بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا – كلية اللغات

ترجمة الصفحات من (171 - 217) من كتاب (الإرهاب ومكافحةالإرهاب فهم التهديدات والاستجابة لها في عالم ما بعد أحداث 11/ سبتمبر)

لمؤلفته : برجيت ليبنس ناكوس

A Translation of Pages (171 – 217) Of the Book Entitled :
(Terrorism and Counter Terrorism Understanding the Threats and Responses in the Post – 9/11 Worlds)
Written By: Brigitte L. Nacos

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى التجرمة العامة

Submitted in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of M.A. In English Language (G. Translation)

Submitted by:
Bakheita Khalfalla Ahmed

Supervised by: Dr.
Hillary Marino Pitia

2018 - AD

مقدمة الباحث :

هذا الجهد الأكاديمي في إطار الترجمة حيث قام الدراس بترجمة للصفحات المقررة من كتاب الإرهاب ومكافحة الإرهاب ، حيث تطرق الفصل العاشر لمكافحة الإرهاب والتوازن الأمني ما بين الحريات وحقوق الإنسان في التصدي للأعمال الإرهابية التي تقوم بها تلك الجماعات. وكما ركز على الجدال الدائم العام عن الإرهاب وأشكاله وطرقه وكيفية مكافته في مناطقه. من حيث التعذيب وصانعي القرار قيما يتعلق بتعذيب الإرهابيين.

تناول الفصل الحادي عشر الردود العسكرية وغير العسكرية لبعض الأعمال الإرهابية المتمثلة في استخدام الأسلحة ومطاردة الإرهابيين وقلتهم، بينما الوسيلة الأخرى تتمثل في الردود غير العسكرية لمحاربة الإرهاب والإرهابيين. بينما يتناول الفصل الثاني عشر الوسائلالإستخباراتية المستخدمة والمعنية في العمل على التقصي والبحث عن الإرهاب والإرهابيين، وكما تطرق إلى مجالات التعاون الدولي والإقليمي وتضافر الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب، وأهم شيء يذكره هذا الفصل هو الإعتراف بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية في المشاركة كشريك فعال في مكافحة الإرهاب وأيضاً الدور الأساسي الذي يقوم به مجتمع المخابرات في جمع وتحليل البيانات وتوفير اللازم للقضاء على الإرهاب.

إتبع الدراس لنوعى الترجمة الحرة والتتبعية فى إطارها المكتوب ، واجهت الدراس العديد من الصعوبات تمكن من إجتيازها من اهمها وجود العديد من التعبيرات (التعابير) والمصطلحات .

الفصل العاشر

التوازن الأمني، الحرية وحقوق الإنسان

الفصل العاشر

التوازن الأمني، الحرية وحقوق الإنسان:

الواجب الأول للدولة هو حماية حياة مواطنيها وممتلكاتهم، وعليه فإن القادة السياسيين يميلون إلى اتخاذ إجراءات فوق العادية أثناء فترة الأزمات لأجل توفير الأمن والحماية. ولكن بعد هجمات إرهابية مميتة بجب على الحكومات الديمقراطية أن تقاوم الإغراءات بالذهاب بعيداً ، مالم يضعوا أنفسهم في أيدي الإرهابيين نفسهم الذين جاهدوا للقضاء عليه. يريد الإرهابيون تغيير أسلوب المجتمعات التي يهاجمونها عندما يهاجمون الديمقراطية، يريدون أن يخفوا أهدافهم بإضعافهم أو ترك قيمهم المحترمة. احترامهم للحرية المدنية ولحقوق الإنسان. وكان هذا بالضبط ما أراد بن لادن إنجازه بهجمات 11/سبتمبر وكان يعتقد في الحقيقة أنج نجح في ذلك. وفي مقابلة مع قناة الجزيرة، قال بن لادن:

«إن قيمة الحضارة الغربية هذه تحت القيادة الأمريكية تم تدميرها، وهذه الرموز الجيدة من الأبراج التي تتحدث عن الحرية، حقوق الإنسان والإنسانية تم تدميرها، وكلها ذهبت في دخان النيران.

ويأتي الدليل، عندما أكدت الولايات المتحدة للإعلام بأن لا تعرض بياناتها ولم يكن سوى فقط لبضعة دقائق. ولكنهم علموا أن الحقيقة بدأت تصل إلى الشعب الأمريكي، والحقيقة أننا لسنا إرهابيين كما يفهمون، ولكن لأننا تم الهجوم علينا في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال وكشمير والفلبين وفي كل مكان آخر.

بينما كان يتحدث عن ما حدث في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في الغرب، لم يدع أسامة بن لادن مجالاً للشك بأنه سعيد لردة فعل أعدائه، والتوقعات الإرهابية الأولية أيضاً بأن الحكومة سيكون لها ردة فعل نتيجة للإحباط من مواطنيها. وقد حذر باول ويلكيمسون عقب أحداث 11/سبتمبر عدم المبالغة في ردة الفعل، ودعا إلى ضبط النفس واتخاذ تدابير يمكن أن تدمر الديمقراطية بطريقة سريعة وفعالة من أي حملة من قبل الجماعات الإرهابية.» ولكنه أيضاً حذر من «ردة الفعل» في وجه التهديد الإرهابي، وطريقة أخرى يجب على الحكومة أن تكافح للتوازن بين تقديم الأمن من جهة واحترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان من جهة

أخرى، ما بين تدابير مكافحة إرهاب فعالة من جهة وقيم اجتماعية عالية من جهة أخرى.

ما هو الشيء المميز بين الإرهاب ومكافحته؟ في فترة الثمانينات، كتب مارك كلمير بان «أفعال ضد الإرهاب مصممة كإجراءات دفاعية لحماية وقوع الإرهاب كما هو مخالف لتدابير مكافحة الإرهاب التي هي ذات طبيعة هجومية ومصممة للإستجابة للأعمال الإرهابية». بينما مكافحته لا زال يفهم ذو طبيعة دفاعية، يأتي المعنى العام لمكافحة الإرهاب من التدابير الهجومية. عندما تهدد من قبل إرهابي، تتبنى الحكومة وتنفذ العديد من السياسات والتدابير من أجل أن تمنع وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية. رصد ومتابعة الإرهابيين، لا تقدم الدعم للأنشطة الإرهابية، تنفيذ هجمات عقلانية، وتضييق الإرجاءات الأمنية وتقوية برامج الجاهزية والإستعداد كلها أجزاء من استراتيجيات مكافحة الإرهاب نفسه. مضيفو المؤسسصات الحكومية وممثلوها بالإضافة إلى القطاع الخاص ينخرطون في تدابير مكافحة الإرهاب. وعليه فإن مكافحة الإرهاب تتضمن استراتيجيات وتكتيكات اتخذت للرد على الإرهاب وذلك وفقاً لمدخل موسوعة أن مكافحة الإرهاب ليس محدداً لمجال معين أو منظمة، وهي تشمل المؤسسات من كافة مستويات المجتمع، على سبيل المثال: أعمال لديها خطط أمنية وفي بعض الأحيان تتشارك بمعلومات تجارية مع الحكومة، الشرطة المحلية، رجال الإطفاء، ورجال الطوارئ (عادة ما يسمى «الإستجابة الأولى») ولديه خطط للتعامل مع الهجمات الإرهابية، يمكن للجيش محاربة العمليات ضد الإرهابيين، عادة باستخدام القوات الخاصة.

شرطة مكافحة الإرهاب والأعمال، هي جزء من المنظومة الكاملة لمكافحة الإرهاب التي تتبناها الدولة للإستجابة للإرهاب والتهديد الذي يشكله. وبعد عدة سنوات من تبني الحكومة الأمريكية قوانينها الأولية الشاملة لمكافحة الإرهاب، اتخذت الديمقراطيات الأوربية مثل: ألمانيا، واليونان والمملكة المتحدة عدة تدابير للإستجابة للهجمات الإرهابية المتكررة داخل أرضايها. مابين العام 1970 و1989، تبنت الحكومة الفيدرالية الألمانية عشرة تعديلات لقانون الجريمة خاصتها الذي منح السلطات القضائية والشرطة المزيد من الصلاحيات في إجراء التحقيقات والقيض

على المشتبه بهم. بعد أحداث 11/سبتمبر راستر نفاندونغ وهو عبارة عن تركيبة من المعلومات التي كانت مستخدمة في كفاح الجمهورية الفيدرالية ضد كتائب الجيش الأحمر والمجموعات التي بعدها، قد تم تنشيطها. وفق الممارسات الأولى، فقد كتب بيتر كاتازنستين، نظم متطور جديدة «لتطابق الكمبيوتر» (راستر نفاندونغ) مصمم خصيصاً للقتال ضد الإرهاب، فحص كمية كبيرة من البيانات وتجديد المجموعات المتداخلة فيما يتعلق بالصفات المشبوهة على أمل استهداف عمل الشرطة بكفاءة وفعالية على سبيل المثال: في السبعينيات تمكنت الشرطة من الوصول إلى ملفات لمؤسسة شركة من ألمانيا الغربية وتعرفت على الزبائن الذين قاموا بسداد فواتيرهم بطريقة نقدية أو عن طريق طرف ثالث. تم تصنيف مجموعة المشتبه بهم المحتملين هذه إلى أبعد حد وذلك عبر فحص بيانات تسجيل المقيمين والذي هو إلزامي في ألمانيا الغربية، تسجيل المركبات، فواتير استلام الضمان الإجتماعي أو كرت دفعيات رعاية الأطفال بالإضافة إلى أي مصادر أخرى للمعلومات. ما تبقى كان قائمة من الأسماء من المشتبه بهم المحتملين: هؤلاء الذين لم يستقبلوا معاشاً أو علاوة طفولة، ولم يكونوا مسجلين، وليس لديهم عربات والذين يدفعون فواتيره عن طريق الكاش أو عن طريق طرف ثالث. التحقيقات الشرطية التقليدية، التي تشمل المراقبة وتفتيش المنازل كانت تركز على هذه القائمة من المشتبه بهم المحتملين.

ركز راستر نفاندونغ بعد أحداث 11 سبتمبر على المسلمين والعرب خاصة فئة الشباب في سن العشرين والثلاثين عاماً وعلى البيانات التي جمعتها وكالات السفر وشركات الإتصالات والجامعات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة. وفي بداية عام 2006م، حكمت المحكمة الدستورية الألمانية في حالة المدعى عليه المغربي بان (راستافاندونغ). قانونية فقط عند مواجهة «تهديد حقيق» لأمن البلاد أو حياة المواطن.

وفي غضون شهر بعد أحداث 11 سبتمبر سنت ألمانيا نطاقين واسعين للقانون الداخلي في العديد من الأحكام بعيدة المدى على سبيل المثال: وسعت سلطات إنفاذ القانون خارج حدود ألمانيا، وسمحت للسلطات بحظر الجماعات الدينية إذا كانت تروج للعنف، وزادت من سلطات قوة الحدود ووكلاء لفحص وبحث

الأشخاص ومتعلقاتهم. وفي العام 2006م، وبعد المؤامرة لقصف قطاريين ألمانيين من قبل الطلاب اللبنانيين، دفعت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل وحكومتها إلى توسيع أنظمة الدوائر المغلقة للكاميرا في محطات القطار وغيرها من الأماكن العامة. وكانت الكاميرا في المحطة الرئيسية في كولونيا قد وفرت صوراً لشابين يجلسان على متن قطار، وأدت إلى القبض السريع على إحدى القاذفات التي كان من المفترض أن يقوم بتفجيرها.

ومع بداية قانون إيرلندا الشمالية للعام 1973م، الذي شدد على قانون الطوارئ للتعامل مع الإرهاب في إيرلندا الشمالية وضعت المملكة المتحدة قوانين عديدة لمكافحة الإرهاب. وعلى قرار ألمانيا سنت المملكة المتحدة مزيداً من القوانين الشاملة رداً على هجمات 11 سبتمبر والهجمات الإنتحارية المتعددة على نظام النقل العابر في لندن في يوليو 2005م، وقانون الجريمة والأمن لعام 2001م، وقانون مكافحة الإرهاب للعام 2005م، وقانون الجريمة والأمن لعام 2001م، وقانون مكافحة الإرهاب للعام 2005م، وقانون الإرهاب لعام 2006م، وحتى قبل أحداث 2001م، عندما كانت السلطات البريطانية مهتمة بالإرهاب في إطار الصراع في إيرلندا الشمالية، كانت أجهزة المخابرات البريطانية ووكلالات تنفيذ القانون مفوضة بموجب لوائح قانون السلطات التحقيقية لعامي 2000 وقانون الجريمة والأمن لعام 2001م، «لتقيدم بيانات الإتصالات للأصدقاء المقترحة للأنشطة الإرهابية» وعلاموة على ذلك مراقبة بيانات الإتصالات وتنفيذ القانوني أو وكالات المخابرات فقط لإكمال طلب قانون مكتوب يقدمه أفراد متميزين من داخل الوكالة وذلك كما شهد به جون يو أمام لجنة الشيوخ الأمريكي.

أن بريطانيا لديها سلطات قوية أكثر من (سلطات تنفيذ القانون في الولايات المتحدة) في اعتقال إرهابي بدون تهم إجرامية، وتنص المادة 23 من قانون الإرهاب الصادر من عام 2006 على إجراء يمكن بموجبه احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 28 يوماً قبل أن يتهم بإرتكاب جريمة أو الإفراج عنه. وبعد 48 ساعة يطلب موافقة القضائية ويطلبه مرة ثانية إذا كانت السلطات ترغب في احتجاز المشتبه به بعد السبعة أيام . ولا يحتاج القاضي إلى إيجاد سبب محتمل، ولكن يجب أن يكون

مقتنعاً بأن ههناك أسباباً معقولة، وكافية «وأن هناك أسباباً مقنعة بأن الزيد من الإحتجاز لهذا الشخص الذي من أجله وضع الطلب ضروري للحصول على أدلة ذات صلة سواء عن طريق استجوابه أو بطريقة أخرى أو المحافظة على بعض الأدلة ذات الصلة»، والتحقيق الذي يتم فيه احتجاز الشخص يجري بجد وسرعة» يجوز له أن يقدم كتابات خطية أو شهية أمام القاضي، ولكن المشتبه به ومحاميه قد يستبعدان أيضاً من أجزاء استماع القضية. وق استندت الحكومة البريطانية إلى هذه السلطة لإحتجاز الأشخاص الذين اعتقلوا بالإقتران في أغسطس عام 2006 في مؤامرة لتفجير طائرات المغادرين من بريطانيا. وقد سمح ذلك بتوقفي هذه المؤامرة، ولكنه يسمح أيضاً بجمع المزيد من الأدلة قبل توجيه تهم رسمية إلى المشتبه بهم بارتكاب جرائم.

وفي أعقاب التفجيرات الإنتجارية الناجحة والفاشلة في لندن، وضح قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006، جعلها جريمة تمجد أو تشجع العنف السياسي. ولكن تماماً مثل القوانين الألمانية واليونانية السابقة التي حظت تمجيد الإرهاب في التقارير الإخبارية أو نشر الإتصالات من قبل الإرهابيين خلال حادث إرهابي كان هذا الحكم الخاص واسعاً جداً بحيث لا يكون فعالاً .

وردت الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات أيضاً بتشريعات ومبادرات تنفيذية على كافة القوانين الكبيرة لمنافضي أمريكا بقانون الإرهاب. ولكن حتى عام 1996م، عندما رد مجلس الشيوخ والرئيس الأمريكي بيل كلينتون على تفيجرات مدينة أوكلاهوما فإن قوانين مكافحة الإرهاب لم تتدخل بشكل ملحو على الحرياتالمدنية للأفراد. وخلال الثمانينيات، عندما كان الأمريكيون في الخارج وكذلك الدبلوماسيون والمرافق الأمريكية الخاصة في الدول الأجنبية في كثير من الأحيات تشكل هدفا للإرهاب. فقد كان الرؤساء والكونغرس معاً حريصين على إثبات أنهم كانوا يفعلون شيئاً . وبصروة مماثلة أنشأ الرئيس لجاناً وطلب منهم توصيات بينما تعقد لجان مجالس الشيوخ اجتماعاتها. وكان المسؤولون الإداريون وأعضاء البرلمان، بغض النظر عما إذا كانوا ديمقراطيين أو جمهوريين، حريصين على أنهم قد بادروا أو رعوا التشريعات لتشديد الأمن في الطيران والبحار وفي الأراضي الأجنبية. خلال هذه

الفترة أصبح قانون الأمن الدبلوماسي الجامع لعام 1986، جامعاً شمل مجموعة من القوانين الجديدة أو المنقحة على سبيل المثال، وجه هذا القنون وزارة الخارجية إلى إنشاء دائرة أمن دبلوماسي وتكثيف حماية الولايات المتحدة والسفارات وغيرها من المسيرات الحكومية في الخارج، برنامج لتصلب البعثة الدبلوماسية في الخارجة.

قانون (القانون العام 99-399) أيضاً أنشأ برنامجاً للمكافأة للقبض على الإرهابيين وبرنامجاً لتوفير مزيد من الأمن للقاعدة العسكرية الأمريكية بالخارج وتدابير أمنالموانئ والبحرية ومبادرات مكافحة الإرهاب النووي ووضع إطار لتعويض ضحايا الإرهاب.

وقدتأثر بشدة من التفجير الأول لمركز التجارة العالمي في عام 1993 ووضع أمام الكونغرس قبل شهرين من تفجير مدينة أوكلاهما، قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعلية لعام 1996. القانون العام (104 – 132) وكان نسخة خففت ما طلبه الرئيس بيل كبينتون، على سبيل المثال: القانون الذي من شأنه أن يعطي الشرطة المزيد من السلطة في مراقبة الإرهابيين المشتبه بهم. ولا زال المعارضون يرفضون الإجراءات على أنها تحتوي على «بعض الإنتهاكات السيئة على الحريات المدنية لسنوات.» وقد جعلها القانون جريمة على الأفراد أو المجموعات، سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين، للحصول على مال أو دعم مادي للمجموعات التي صنفتها الأجهزة الأمنية للبلاد كنظمات إرهابية أجنبية. ينص قسم آخر على إنشاء محكمة خاصة لمعالجة ترحيل الأجانب المشتبه بهم في قيامهم بانشطة إرهابية مع حماية المعلومات. ويحتاج قانون مكافحة الإرهاب لأول مرة إلى أن تحتوي المتفجرات على مواد كيميائية «تاجنست» ستسمح أجهزة إنفاذ القانون بتتبع مصدرها. واعترافاً بمناشدات ضحايا الإرهاب وأسرهم، يسمح هذا القانون للمواطنين الأمريكيين برفع دعاوى مدنية ضد حكومات الدول التي عينها وزير الخارجيية كدول راعية للإرهاب.

ولم تأت أي من القوانين التي اعتمدت سابقاً والأوامر التنفيذية، والمبادرات الحكومية الأخرى من انفجارات ما بعد 11 سبتمبر والتدابير التي اتخذها البيت الأبيض في الكونغرس ووزارة العدل وأجزاء أخرى من الحكومة الأمريكية. ووفقاً لورا

دونوهو، في الأسابيع الثمانية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر «أصدار الرئيس عشرات من التصريحات والأوامر التنفيذية وشارك الفرع التنفيذي في حملة واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب وقدم الكونغرس ثلاثة ماريع قوانين وقرارات واعتمد واحداً وعشرين قانوناً وقراراً فيما يتعلق بالهجمات على نيويورك والعاصمة واشنطن قدمت إدارة جورج بوش إلى الكونغرس مقترحات لتوسيع صلاحيات الشرطة والإدعاء لتعزيز الحرب ضد الإرهاب.

وبعد ستة أسابيع، صوت كل من مجلس الشيوخ والنواب بأغلبية ساحقة من أجل توحيد وتقوية أمريكا عبر تقديم الوسائل المطلوبة المناسبة لمتابعة وتنفيذ قانون الإرهاب. الذي يعرف باسم: قانون الونية للولايات المتحدة لعام 2001م، (القانون العام 107-56). وكان القليل من صانعي القرار ملماً بتفاصيل الشروط السريعة المكتوبة بالمذكرة عندما أدلو بأصواتهم. وفي غياب التقارير الإخبارية التي تصف وتتحقق من الشروط المهمة سواء كمقترحات التشريعية أو النسخة الأخيرة من الشروط التي وقع عليها الرئيس في القانون، حيث لا زال عامة الشعب ليس لديه أي معلومة عن محتوى القانون الجديد.

وقد زاد قانون الوطنية للولايات المتحدة من سلطات العملاء الحكوميين لمتابعة وجمع المعلومات باستخدام وسائل «التخفي والتلصص» في المنازل والمكاتب أو الأماكن الخاصة الأخرى بدون إخطار الهدف عن مثل هذا البحث مسبقاً. توسعت سلطات الحكومة في عمليات التنصت كما في عمليات تبادل المعلومات مع الوكالات الفيدرالية الأخرى. عن طريق تحديد الإحتياجات بطريقة بسيطة احتياج لدلائل مادية من التحقيق في الإرهاب العالمي وقد حصل العملاء الحكوميون على صلاحيات لتوقف سجل أي فرد مثلاً: المكتبات ومخازن الكتب وشركات الإتصالات ومزودي الإنرتنت أو الجامعات. وق وجه القانون المدعي العام الأمركي بالقبض على الأجانب الذين يشتبه بأنهم إرهابيين لمدة سبعة أيام قبل اتهامهم بارتكاب جريمة أو بدء إجراءات ترحيلهم. وكما ذكرت لورا دونهون: «أن قانون الوطنية للولايات المتحدة لم يسمح فقط بل يطلب اعتقال أي شخص إذا كان للمدعي العام أسباب منطقية واعتقاد أن له علاقة بالإرهاب أو يشكل تهديداً للأمن

القومي. ولم يحدد النظام الأساسي فترة زمنية. حيث يمكن أن يستمر الإعتقال بدون محاكمة حتى يتم ترحيل المشتبه به أو حتى يقرر بأنه لم يعد يشكل تهديداً بعد الآن». وعلاوة على ذلك، فقد تأسس نظام القانون لأخذ البصمة والصورة من الأجانب عند نقاط الدخول إلى الولايات المتحدة وكانت إجراءات جدلية يعمل بها في بداية العام 2004. وقد شدد مؤيدو القانون بأن العديد من أحكامه مثيرة للجدل ستنتهي في العام 2005 مالم يجددها مجلس الشيوخ (الكونغرس) وأعمال رئاسية، ولكن هذا لم يحدد النقاد المحافظيين والليبراليين الذين أصبحوا مطلعين على تفاصيل قانون الوطنية للولايات المتحدة – ورفضوا عدداص من أحكامه على أنها عتداء على الحريات المدنية المكفولة دستورياً . مشيراً إلى ردود الأفعال الواسعة المختلفة لقانون مكافحة الإرهاب، وكتب تشارليز دويل، يعمل بخدمة البحوث في الكونغرس: أنه «على الرغم من أنها بدون حماية. يؤكد النقاد أن بعض أحكامها ذبت بعيداً . وعلى الرغم من أنها تمنح العديد من التحسينات التي تطالب بها وزارة العدلن البعض آخر يشعر بالقلق من أنها لا تصل إلى حد كاف».

وخلص ديفيد ول وجيمس ديمسي إلى أن قانون الوطنية قد حول جذرياً المشهد العام لسلطة الحكومة وقد فعل ذلك بطريقة تضمن تقريباً تكرار أسوأ انتهاكات القانون التي ارتكبت في الماضي، وهذا ما يبرره المفتش العام لنا. من مخاوف العدالة عثورها على عشرات الحالات التي انتهكت فيها الحريات المدنية والحقوق المدنية للمشتبه فيهم من الإرهابيين المتجزين في تنيذ القوانين الوطنية، وكانت إحدى الحالات الموصوفة في تقرير المفتش العام تتعلق بـ "ادعاءات بأنه خلال الفحص البدني وقال طبيب السجناء أخبره أحد المساجين، إذا كنت أنا المسؤول، لقتلتكم جميعاً، لما ارتكبتم من جرائم." وقد اتهم الطبيب نفسه بمعاملة زملائه الآخرين بطريقة وحشية وغير مهنية." وبعد أن أثبت التحقيق الذي أجراه مكتب السجون في الإدعاءات أن يتم توبيخ الطبيب – لم يتم إطلاق النار وكان أكثر إثارة للقلق من إساءة معاملة الأفراد هذا هو استنتاج المفتش العام بأن العديد من المعتقلين الأجانب "تعرضوا لظروف قاسية لا مبرر لها لشهور، وأن الحكومة لم تبذل جهداً كبيراً للتمييز بين المشتبه فيهم الإرهابيين المشتبه فيهم من غيرهم ممن تم القبض عليهم

في عمليات استجواب المهاجرين غير الشرعيين" ومعظم هؤلاء المحتجزين في مراكز الإحتجاز في الولايات المتحدة كانوا محتجزين لانتهاكات الهجرة – في كثير من الحالات لعدة أشهر بدون فرصة لاستعراض قضاياهم من قبل سلطة قضائية مستقلة.

في 20 أبريل عقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب أول سلسلة من جلسات المراقبة في مناقضة مطولة حول ما إذا كان سيتم تجديد الأحكام الستة عشر من قانون الوطنية في الولايات المتحدة والتي ستنتهي في نهاية هذا العام. وكان هناك اتفاق كبير على أن معظم أجزاء القانون الشامل لا تشكل أدواتاً مثيرة للجدل لوكالات إنفاذ القانون في جهودها الرامية إلى منع الإرهاب. ولكن الأصوات الصاخبة على اليسار واليمين من الطيف السياسي طالبت بإزالة أو تعديل تلك الأجزاء من قانون الوطنية التي ذهبت بعيداً جداً في السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي والوكالات الأخرى للحد من المعارضة السياسية والتجسس على الأمريكيين. ومما يثير الجدل بشكل خاص من السجلات الشخصية والبحث عن منزل الشخص وفي كلتا الحالتين دون إخطار للأفراد بهذه الأعمال.

بينما النسخة الأصلية من القوانين لعام 2001 تم تمريرها بأغلبية كبيرة في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب (98-1 في مجلس الشيوخ و356-56 في مجلس النواب) كانت هناك معارضة أكثر إلى حد ما بعد أربع سنوات، عندما صوت مجلس الشيوخ 280-138 للقوانين الوطنية لتحسين وإعادة تفويض قانون 2005، وتعديلات إضافية لقانون الوطنية بإعادة ترخيص قانون 2006. ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من كلا الفطرفين أدلوا بأصواتهم لصالحهم لأنهم عززوا الإشراف على الكونغرس والقضاء في عدة مجالات، ولا سيما فيما يتعلق بسجلات عمليات التنصت، الوصول إلى تسجيلات الشخصية، والتسلل والدخول السري"، مذكرات الإعتقال. ولكن عندما وقع الرئيس جورج بوش على القانونين معاً (ب-ل.109-177 و ب-ل. 109-178) في مارس 2006، وأوضح في بيان توقيعه أنه يحتفظ بحق تجاهل أحكام الرقابة هذه.

وقبل عدة أشعر من إصدار النسخة الثانية من قانون الوطنية الأمريكية وأصبح قانوناً للبلاد، أكد الرئيس جورج بوش في تقارير إخبارية مفادها أن وكالة الأمن القومي كانت تتصنت دون أوامر على اتصالات الدولة والبريد الإلكتروني للمواطنين الأمريكيين وغير المواطنين في هذا البلد الذين يشتبه في كونهم على اتصالات بالإرهابيين، وأن هذه الممارسة المستمرة لوكالة الأمن القومي تنتهك قانون مراقبة الإستخبارات الأجنبية لعام 1978 الذي يستثني مواطني الولايات المتحدة والمقيمين الأجانب من المراقبة الإلكترونية ويتطلب إذن من قبل محكمة مراقبة

المخابرات الخارجية الخصاة للمراقبة الإلكرتونية من المشتبه بهم وكلاء المخابرات الأجنبية داخل الولايات المتحدة. ولكن بعد فترة وجيزة من أحداث 11 سبتمبر، اذن الرئيس جورج بوش للوكالة الأمن الوطنية بتسليم الولايات المتحدة المواطنين والأجانب دون أوامر صادرة عن محكمة قانون مراقبة المخابرات الأجنبية.

"بيان الرئيس بشأن قانون حقوق الإنسان 3199 للقانون الوطني تحسين وإعادة تفويض قانون عام 2005"

لقد وقعت اليوم على قانون الموارد البشرية 3199 لقانون الوطنية الأمريكي تحسينات وتفويضات لقانون 2005" ومن ثم س 2271 من القانون الوطني تعديلات سلطات إضافية لقانون 2006. "وسوف تساعدنا هذه المذكرة على المواصلة في محاربة الإرهاب بفعالية ومكافحة استخدام الأدوية غير المشروعة ميثامافيامين التي تدمر حياة الكثيرين.

وتفسر، يجب أن تشكل الأفرع التنفيذية أحكام حقوق الإنسان 3199 التي يدعو إلى توفير المعلومات إلى وكالات تنفيذية خارج الأفرع التنفيذية مثل الأقسام 106 أو 119، بطريقة مستمرة تتوافق مع السلطات الدستورية للرئيس للإشراف على أفرع الوحدات التنفيذية وحجبالمعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف العلاقات الخارجية أو الأمن القومي أو العمليات التداولية للسلطة التنفيذية أو أداء الواجبات الدستورية للسلطة التنفيذية.

ويفسر الفرع التنفيذي القسم 759 (هـ)(2) من قانون حقوق الإنسان 3199، الذي يطلب من مسؤول الفرع التنفيذي أن يقدم للكونغرس توصيات بشأن الإجراءات التشريعية، بما يتوافق مع السلطة الدستورية للرئيس للإشراف على السلطة التنفيذية الموحدة، وأن يوصي بأن يأخذ الكونغرس في الإعتبار مثل هذه الإجراءات كما تقتضي الضرورة والسرعة.

جورج بوش

البيت الأبيض.

9مارس2006.

تم الكشف عن ممارسات التنصت بدون تصاريح، اقترح بعض نقاد جورج بوش الحاديين بأنه خرق القانون ويجب أن تتم محاكمته. ولكن، كما ذكر إريك ليشتبلو، أنه في الحقيقة يم لتغير أي شيء بعد السنة التي تلت اكتشاف عمليات التنصت تلك،" وعلى الرغم من كل الغضب الذي حدث في العام الماضي، استمر برنامج وكالة الأمن القومي للتنصت ولم يعترضه أي إجراء حقيق سواء من قبل مجلس الشيوخ أو المحكمة وليس هناك أي شيء للقيام به حيال ذلك الأمر.

نشأت خلافات حول الحقوق القانونية لما يسمى مقاتلا العدو، الذين كانوا محتجزين في خليج غوانتناموا، والقاعدة العسكرية الأمريكية في كوبا، والتعذيب الذي تعرض له الرعايا الأجانب المحتجزون في مرافق الإحتجاز التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وغوانتناموا وأماكن أخرى، وذلك من خلال وصف مئات الأجانب وعدد قليل من المواطنين الأمركيين بأنهم مقاتلون عدة وليسوا أسرى حرب أو مجرمين –وقد أنكر الرئيس جورج بوش وإدارته هؤلاء الرجال وأن الحماية التي وفرت لأسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف والحريات المدنية التي يمتدها الدستور الأمريكي لتجريم المتهمين. وللتأكد فإن إرهاب ما بعد 11 سبتمبر لم يتناسب مع التهديدات المألوفة المرتبطة بالحرب والجريمة ولكن كما أشار رونالد دوركين..

> إلى حقيقة أن الإرهاب يمثل تحديات وأخطارا جديدة لا يعني أن الأخلاق والمبادئ الأساسية وحقوق الإنسان التي يحاول القانون الجنائي وقوانين الحرب حمايتها قد تم إلقاؤها أو أصبحت متنازعاً عليها. فيجب علينا بدلاً من المطالبة بنظام جديد –ما هو النموذج الثالث وهو ملائم لاحترام هذه المبادئ بينما لا زلنا نحمي أنفسنا بفعالية".

يوجد أكثر من 600 أجنبي محتجزين في سجن غوانتنامو إما تم القبض عليهم في أفغانستان كمقاتلين تابعين لتنظيم القاعدة أو طالبان أو تم تسليمهم إلى السلطات الأمريكية من قبل حكومات أجنبية. إلا أنه وفقاً للإتفاقيت الدولية، لم يكن للجانب الأمريكي أن يقرر وحده عن أوضاعهم القانونية بإعلانهم" عدو محارب" أو محاربين غير قانونيين" بدلاً من ذلك كما أوضح أنتوني لويس، "أن ميثاق جنيف

الثالث الذي وقعت عليه وعدلته الولايات المتحدة تقول إنها عندما يكون هناك شكوك حول وضعية سجين ما، فإن المسألة تقرر عن طريق "محكمة مختصة". وهذا يعني محكمة مستقلة. ورفضت إدارة الرئيس جورج بوش الإلتزام بميثاق جنيف".

ويرى بعض المراقبين، أن القضية لم تكن واضحة، يفترضون أن التهديد الإرهابي ضد الولايات المتحدة كان ولا يزال خطيراً جداً . ووضعت ميضيل إيغناتيف" ضرورة وقوع شرور أقل" توجد في الحرب ضد الإرهاب واقترحت،

إن التمسك بحزم على سيادة القانون يسمح للإرهابيين بكثير من الفرص لاستقلال حرياتنا وأن التخلي عن سيادة القانون تماماً هو خيانة لمؤسساتنا الأكثر قيمة. لهزيمة الشر، قد نضطر بأن نمر بالشر: احتجاز المشتبه به لأجل غير مسمى والإستجواب القسري والإغتيالات المستهدفة وحتى الحرب الإستباقية. وهذه شرور لأنها حادت عن القانون الدولي والمحليولأنهم قتلوا الناس أو حرموهم من الحرية بدون وجه حق. ويمكن أن تكون مبررة فقط إذا قاموا بمنع الشر الكبير.

ولكن كانت النتيجة لهذا المنهج تتطلب أيضاً الدستور الديمقراطي الرسمي وغير الرسمي لإيقاف مسئولياتهم والسيطرة على "أقل الشرور، كما ذكرت إيغناتيف.

إلا إذا علمت مؤسساتنا بصورة جيدة – إذا راجع مجلس الشيوخ بتفاصيل واستخرج الإدعاءات التي تنتهك الحرية لكسب الأمن، وإذا حفظت المحكمة السلطة التنفيذية بسلطة الدستور – وإذا رفضت الصحافة بالسماح لنفسها أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الحكومة – يمكن تدارك المخاطر الأخلاقية والدستورية للشرور الأقل.

وفي غضون الأزمات الكبيرة، لاسيما عندما يكون الأمن القومي معرضاً للخطر، يميل رؤساؤنا للمطالبة بسلطات استثنائية. ونادراً ما يتم مراجعة الرؤساء السابقين من قبل جهات فاعلة ومؤسسات أخرى داخل وخارج الحكومة عندما كانوا يوقفون الحريات مدنية أساسية. وعلى مدى ما يقرب من ثلاث سنوات، بدأ الأمر بعد أحداث 11 سبتمبر بعد أن كان متوقعاً من الكونغرس، حيث يسيطر حزب الرئيس على كلا المجلسين، هذا أهمل السلطة القضائية. وكما لاحظ لويس.

فإن المحكمة العليا عادة ما تتردد في التدخل عندما قام البرنامج الإرتباط الياباني الذي (أبعد حوالي 120,000 من الأمريكتين المنحدرين من أصول يابانية

من منازلهم وحصرهم في مخيمات وفقاً لأوامر الرئيس فرانكلين د. روسينلت إرديرل). وعند وصولها إلى المحكمة، رفضت الغالبية النظر في الحكم العسكري بأن الأمريكين من أصول يابانية ربما يكونوا غير مخلصين، على الرغمن من أن الأحداث أثبتت عكس ذلك.

وفيما يتعلق بما بعد أحداث 11 سبتمبر محاربي العدو، لم تفعل المحكمة العليا في الولايات المتحدة الرئيس والمكتب التنفيذي في العديد من القضايا. أولاً: غالبية من 6 إلى 3 سيطرت على الأجانب المحتجزين في غوانتنامو كان لديهم الحق في التقدم بطلب للحصول على أمر إحضار أمام المحكمة وهو حق قديم للمحتجزين للطعن في قانونية احتجازهم. ثانياً: قررت المحكمة بأنالمواطن الأمريكي – إلى ارغمن من أنه محارب عدو بحسب الفرع التنفيذي – كانوا مصنفين يحق له أن يحترم حقه في الإجراءات القانونية الواجبة، وحتى الرئيس ليس لديه سلطة حرمان المواطن الأمريكي من حقه الخامس في التعديل في "الحياة أو الحرية أو السلام، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة." وفي واقعة دائرة الحدوث، ربما كان جون بول ستيفنز القاضي الأكثر ليبرالية وربما الأكثر تحفظاً وعضو المحكمة العليا أنطونين سكاليا في الأغلبية 7-1 المحكمة في قضية ياسر عضام حمدي، وهو مواطن أمريكي تم القيض عليه خلال الأعمال العدائية في أفغانستان. في الرأي السائد، كتب القاضي ساندرا داي أوكنور،

أن تحقيق التوافق الدستوري السليم هنا له أهمية كبيرة للأمة خلال هذه الفترة من القتال المستمر، ولكن من الأمنية بمكان أيضاً أن حسابنا التفاضلي لا يعطي شرفا قصيراً للقيم التي يحملها هذا البلد العزيز أو على امتياز الجنسية الأمريكية. ومن خلال اللحظات الأكثر تحدياً وعدم اليقين، فإن التزام أمتنا بالمبادئ القانونية الواجبة هو الأكثر اختباراً، ويجب أن نحافظ على التزامنا في الداخل بالمبادئ التي نكافحها في الخارج.

وقد أوضحت هذه القرارات مجتمعة كما ذكر أوكونر "أن حالة الحرب ليست شيكاً فارغاَ للرئيس". وبدلاً من المساح لمحامي حمدي بالطعن في احتجازه في المحكمة. وقررت وزارتا العدل والدفاع التحول إلى أن الإرهابي المشتبه به حمدي لم

يكن في خطر كامل على الإطلاق. وبعد تنازله عن جنسيته الأمريكية كشرط لإطلاق سراحه، نقل حمدي جواً إلى السعودية وأصبح رجلاً حراً .

ومع تفكير الإدارة في كيفية ترجمة قرارات المحكمة العليا إلى أرض الواقع مع مراعاة سجن غوانتنامو، فإن أي حل مرضي سيبقى في طي النسيان عدد غير معروف من مواقف الرعايا الأجانب المحتجزين، كما اتهمت منظمات حقوق الإنسان، في الإحتجاز السري المري في الخارج، وفقاً لحقوق الإنسان الأولى (لجنة المحامين المعنية بحقوق الإنسان سابقاً)، بعد ما يقرب من ثلاث سنوات بعد أحداث 11 ستمبر كانت الحكومة الأمريكية "تحتجز سجناء في نظام سري من السجون الخارجية بعيداً عن متناول الرقابة الكافية أو المساءلة أو القانون". وقد ظل هؤلاء المعتقلون مجتجزين لمدة طويلة من الزمن دون الإستعانة بمحامي أو أن يكون لهم الحق في مراجعة احتجازهم من قبل سلطات مستقلة، ودون زيارات من الصليب الأحمر الدولي أو منظمة حقوق الإنسان أو منظمات أخرى. وكانت هذه السياسة لا يمكن الدفاععنها. وعلى الرغمن من أنه أيد "الشروط الأقل" ضد التهديد الإرهابي، إلا أن إغنا تييف أصر أيضاً على أنه "لاينبغي حرمان الولايات المتحدة من الوصول إلى المجلس والإجراءات القاضئية، سواء كانت محكمة اتحاية مدنية أو محكمة عسكرية، وسوف يزدهر التعذيب أينما كان هناك محتجزيون في السجون السرية. الأسلوب المذل للولايات المتحدة لا مفر منه إذا تم احتجاز المشتبه بهم خارج نطاق القانون. ويبدو أن مسألة كيفية محاكمة "مقاتلي العدو" قد ققرت أخيرا في 20 يونيو عندما حكمت المحكمة العليا الأمريكية في حمدان ضد رامسفيلد بأن اللجان العسكرية التي أنشأتها إدارة الرئيس جورج بوش انتهكت اتفاقيات جنيف والقانون الموحد للعدالة العسكرية. وهكذا، فإن قرار 3-5 لصالح سالم أحمد حمدان، الذي كان يعمل في أفغانستان كعامل وسائق أسامة بن لادن، اعتبر أن "المقاتلين الأعداء مدعومة باتفاقيات جنيف، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفويض الكونغرس لاتخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين (11 سبتمبر 2001 لم يمنح جورج بوش سلطة إنشاء محاكم جديدة دون ولاية الكونغرس. القانون في غضون أشهر قليلة، اعتمد الكونغرس ووقع الرئيس جورج بوش في قانون اللجان العسكرية من 2006 (ب ل

1009 – 366)- التي تضمنت أحكاماً أعادت إنشاء المحاكم العسكرية التي حكمت المحكمة العليا بعدم دستوريتها في حمدان ضد رامسفلد، الأجانب الذين اعتقتلهم حكومة الولايات المتحدة وتقرر على أن يكون للمقاتلين الأعداء الحق في المثول أمام المحكمة، وخلص فريد زكريا إلى، أن قانون اللجان العغسكرية لعام 2006 يلغي أمر الإحضار أمام شخص يعرف بأنه مقاتل عدو غير قانوني" وكذلك جميع الأجانب بما فيهم المقيمين الدائمين البالغ عددهم 181 من حاملي البطاقات الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية، في الواقع يبدو أن المحاكم الإتحادية قد تم تجريدها من دورها التاريخي في تقييم شرعية الإعتقالات إذا ادعت السلطة التنفيذية أن هذه الإعتقالات هي جزء من الحرب على الإرهاب.

وفي 14 ديسمبر من العام 2006 قال قاضي محكمة في مقاطعة كولومبيا الأمريكية جيمس روبرتسون بأن قانون اللجان العسكرية لم يسمح لحمدان بالإعتراق على احتجازه أمام محكمة اتحادية. وقبل عام من ذلك، منح القاضي نفسه التماس القاضي أحمد حمدان أمام المحكمة، وبالتالي أوقف محاكمته في جرائم الحرب في غوانتنامو. ولكن وفقاً للقاضي روبرتسون، كان قانون اللجان العسكرية" واضح لا يوجد به لبس في معتقلي غوانتنامو استخدم قانون المثول أمام المحكمة".

التعذيب: المناظرة العامة:

إن الكشف المروع بأن الدنود الأمريكيين قد عرضوا السجناء العراقيين للتعذيب في أبو غريب الذي تديره الولايات المتحدة أجبروا البلاد على مواجهة الحقيقة غير المريحة، في الواقع وسائل الإعلام قد أثارت قضية التعذيب بشكل متكرر في الأشهر والسنوات لاتي أعقبت أحداث 11 سبتمبر وقبل وقت طويل من كشف التعذيب كان الإطار السياقي هو إرهاب افتراضي تحت رعايته، وهي السلطات التي يمكن أن تكون لديها معلومات على الهجوم الإرهابي التالي. وإذا كان الإرهابيون الفعليون محتجزين لدى الولايات المتحدة، أصبحت المناقشة أكثر إلحاحاً، بينما أعربت عن صدمتها عندما نشرت صور مشاهد التعذيب الرهيبة من أبو غريب والسجون ووسائط الإعلام خصوصاً برامج التلفزيون الإخبارية قد أظهرت في وقت سابق أنصار التعذيب في كثير من الأحيان وبشكل متكرر أكثر وضوحاً من

المعارضين. وبعد عدة أسابيع من أحداث 11 سبتمبر كتب جونثان التر، الكاتب بصحيفة نيوزويك الإخبارية، على سبيل المثال،

حتى مع استمرارنا في التحدث ضد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، نحن بحاجة إلى أن نفكر بعقل متفتح بشأن تدابير معينة لمكافحة الإرهاب، مثل تعاقل المحكمة الإستجواب النفسي. وعليك أن تفكر في نقل بعض المشتبه بهم إلى حلفائنا الأقل حداثة، حتى لو كان نفاقاً .لم يقل أحد أن هذا سيكون جميلاً .

في قضية طويلة كتب مارك بودن في مجلة المحيط الشهرية، وميز بين التعذيب الشديد و"التعذيب الخفيف" أو ما قترحه هو "الإكراه". وفيما يتعلق بالتعذيب الخفيف، كتب بودن: "على الرغم من أن هذه التكتيكات لا تترك علامات دائمة ولا تترك أي أذى بدني دائم"مثل ألتر، فقد اختار معياراً مزدوجاً غريباً :

اعتمدت إدارة جورج بوش بأن لها الحق تماماً الموقف على هذه المسألة. الكندور كوسيستنغ ليست دائماً الفضائل العامة. إن التعذيب جريمة ضد الإنسانية، ولكن الإكراه هو مسألة تتم معالجتها بحق مع غمزة، أو حتى لمسة من النفاق، يجب أن يكون محظوراً ولكن أيضاً يمارس بهدوء.

في مقالة افتتاحية، هاجم الخبير القانوني هنري مارك هولزر، معارضي التعذيب:

وقال إن هناك من بيننا – مثل جيمي كارتر ورامسي كلارك –أنواعاً لمناهضي أمريكا يتبادرون إلى الذهن – الذين من المحتمل أن يقفوا بمفردهم وينفذوا محرقة ذرية. ولكن معظم الناس بدون شك سوف يلجأون إلى التعذي وإن يكن بالإكراه.

وهؤلاء الواقعيون –وأنا أشك أن أعداداً كبيرة من الأمريكيين – سيكون على حق. في إثبات استخدام التعذيب – أو على الأقل القبول به – لم يعانوا كثيراً حتى الذنب الأخلاقي. التعذيب من أي نوع وبغض النظر عن كم هو وحشي، فإنها تدافع عن حقوق الإنسان الشرعية والمحافظة على النفس ليست خالدة فهي أخلاق لازمة.

وكانت هناك أصوات قليلة في وسائل الإعلام الورقية البارزة تندد بالتعذيب. ومن بين الكتاب ابارزيين الصحفي الذي يعمل بصحيفة واشنطن بوست جنثان تيورلي كتب في مقالة افتتاحية له,

هذا الأسبوع، جون روكفلر، من ولاية فرجينيا الغربية، شجع الولايات المتحدة على تسليم المشتبه به الذي اعتقل مؤخراً في تنظيم القاعدة خالد الشيخ محمد إلى بلد آخر لتعذيبه. ويرى روكفلر سواء كان التمييز القانوني لاستخدام المديرين للقيام بتعذيبنا. فليس من الصعب أن يكون تمييزاً أخلاقياً، ونتيجة لذلك نحن الآن نقود السوق الجديدة للمعلومات المستمدة من التعذيب. لقد ذهبنا من أمة كانت تدين التعذيب في وقت ما إلى أحد يتعهد بتقديم خدمات التعذيب.

وعلى الرغم من أ،ه يفضل فرض حظر تام على التعذيب، فإن الآن ديرشويتز يعترف بأن الإنتهاكات الجسيمة للإرهابيين المشتبه فيهم ستحدث. لذلك فإنه يدعو إلى التعذيب المشروع – إذا كان من الممكن إقناع القاضي بسيناريو "قنبلة موقوتة"، حيث يعتقد أن المعتقل على علم بالعمل الإرهابي الوشيط، وأن لتعذيب هوالوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات التي ستمنع وقوع الهجوم الإرهابي. حيث يرى زميله في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، فليب هيمان، رفضا قاطعاً، محذراً من أن استخدام ارجأوا إلى 14 ألف طلب الأخير لأمن الأمن الوطني وانهم سيؤجلون هنا". وعلى النقيض من البروفيسور ديرشويتز، الذي ظهر على الفور في التلفزيون، لم يتم استجواب البروفيسور هيمان على الإطلاق في تلفزيون الشبكة حول هذه المسألة.

عندما أعطيبت الفرصة، أظهر متوسط الأمريكيين تفهماً لتعقيدات القضية، اتخذوا مواقف، وكانوا يدركون وجهات النظر المعارضة. ومن الأمثلة على ذلك مشاركة اثنين من سكان نيويورك في اجتماع عقدته البلدية بشأن التعذيب في مدينة نيويورك. وحدث التبادل التالي أثناء بث قناة أي بي سي الإخبارية مع تيد كوبيل كمضيف في البرنامج، وقال:

السيد/كيسي: قال "إنني أعيش في روك واي. وبالنسبة لأولئك الذين يعرفون روك واي، فقدنا 70 شخص في بلدي البلدة الصغيرة هذه عند تفجير في مركز التجارة كما تعلمون، - أنت تتحدث عن تعذيبهم "الإرهابيين". إذا كان يمكن القبض على هؤلاء الناس الذين يقودون تلك الطائرات واصطدموا بها بمركز التجارة وتمكنوا من الحصول على المعلومات منهم قبل أن يقوموا بتفجيرهم، أعتقد أن العديد من

الأشخاص سيكونوا سعداء بذلك ولن يكون لدينا هذه المأساة الكبيرة التي لدينا اليوم.

كوبيل: إذا حسناً

السيد/ كاسي: أنه اعتقد أنه يجب أن لا يكون هناك حدود ولكن اعتقد يجب أن تكون الحدود متشددة. ويجب أن يكون هناك سيطرة عليها. ولكن إذا بالإمكان الحصول على معلومات منهم عن طريقها فيجب أن تحصل عليها.

السيدة/ماري فونتانا: إسماي ماري فانتاما. فقدت زوجي ديف، الذي كان يعمل كرجل إطفاء في بروكلين وكان والده طبيباً بيطرياً وقتل أيضاً عمه في الحرب في معركة بلغا. أعتقد أنه يجب علينا أن نكون منحدراً زلقاً لنبدأ بالتفكير في حقوقنا في هذا البلد، والحقوق التي مات بها وحقوق والده وعمه.

لذا، أعتقد أنكم تعلمون حقاً أن نكون حذرين حول من نبدأ في استهدافه لأنني أعتقد أنه يخلق تحيزاً، سيصبح مطاردة ساحرة حقاً، وهذا هو قلبي، كما تعلمون، نحن جميعاً يعيشون في هذا البلد، توفي زوجي بسبب حقوقنا فيالعيش معاً، وأن علينا حقاً أن نكون حذرين عندما نبدأ الحديث عن تعذيب الناس للحصول على المعلومات. إنها مخيفة بالنسبة لي.

وكان هؤلاء المشاركون في قاعة المدينة وغيرهم ممن تحدثوا خلال هذا البحث مدركين للمشاكل الكامنة في التبادل بين المن والحريات المدنية. في معظم الأحيان، كانت وجهات النظر المؤيدة والمعارضة التي أعرب عنها في رسائل إلى المحرر مدروسة على قدم المساواة والمدنية. أظهرت استطلاعات الرأي أنه بعد أحداث 11 سبتمبر، انقسم الجمهور الأمريكي إلى الوسط حول مسألة التعذيب.

التعذيب: صانعوا القرار:

بينما شارك بعض الخبراء القانونيين خارج الحكومة في المناظرة العامة حول التعذيب في وسائل الإعلام، كتب زملاؤهم في إدارة جورج بوش مجموعة متعددة من المذكراتب السرية يبررون فيها تعذيب المحتجزين. وقال محامون في البيت الأبيض ووزارة العدل ووزارة الدفاع إن الإمتثال للقوانين الدولية والمحلية لمناهضة التعذيب يمكن تجنبه بسبب الإجراءات القانونية وبسبب الخطورة الشديدة للتهديد الإرهابي. في

أوائل عام 2002، قرر الرئيس بوش أن اتفاقية جنيف لم تغط المقاتلين العدو في خليج غوانتنامو. وقد قال وزير الخارجية كولن باول عبثاً أن "جعل جنيف غير قابلة للتطبيق في غوانتنامو" سيعكل على مدى قرن من السياسة والممارسات الأمريكية ويقوض حماية قوانين الحرب لقواتنا" وعلى الرغم من أن الرئيس وكذلك أعضاء له أصر مجلس الوزراء على أنهم لم يأمروا أبداً بالتقاضي عن المعتقلين أو تغاضوا عنهم، أثارت "مذكرات التعذيب" هذه الأسئلة المثيرة للقلق جول أثارها على الإجراءات لتي أعطيت للمحققين في خليج غوانتنامو بأفغانستان وأبو غريب وأماكن أخرى ومن دواعي القلق أن الإستخفاف التام الذي تم التعبير عنه في هذه الأوراق القانونية لأقوى القيم الأمريكية، كما كتب دونالد جريج، مستشار الأمن القومي في الفترة من 1982 إلى 1988 من ثم إلى نائب الرئيس جورج بوش الأب،

وتشير التقارير الأخيرة إلى أن محامي إدارة الرئيس بوش، في كفاحهم من أجل التصدي للإرهاب، كتبوا مذكرات في عام 2003 دفعوا الحظر المفروض على استخدام التعذيب من قبل الأمريكيين. وقد مهدتي هذه المذكرات الطريق للأهوال التي كشفت في العراق وأفغانستان وغوانتنامو ويسخرون من إدعاءت الإدارة بأن عدداً قليلاً من الموظفين المجندين ارتكبوا إساءة معاملة السجناء.

لا أستطيع أن أفكر في أي شي يمكن أن يقوض بشكل مدمر موقف أمريكا في العالم، أو الأهم من وجهة نظرنا لأنفسنا، من تلك القرارات.

ويتضمن قرار اللواء إنطونيو تاغوبا، الذي قام بالتحقيق في فضيحة أبو غريب، ملاحظة رقابية من رقيب في الشرطة العسكرية، أحد المعذبين وبالعدوة إلى اثنين من المحتجزين العراءة الذين أجبروا على الإستثمناء، قال الرقيب لعضو آخر من أعضاء البرلمان بسخرية، "انظروا إلى ما يفعله هؤلاء الحيوانات عندما تتركهم لوحدهم لمدة ثانيتين".

ونحن نعلم أن الإرهابيين يقتلون أنفسهم لتقل أهدافهم عن طريق تجريدهم من الإنسانية تماماً، ومن الواضح أن آلية الفصل الأخلاقي نفسها في العمل عندما يحضر الناس أنفسهم للتعذيب "مقاتلين معاديين" وأنهم يجردون الناس الذين هم تحت سيطرتهم من الإنسانية تماماً . عندما يحدث هذا، فإن الأهداف والضحايا يتخلون عن

القيم التي تميزهم عن الأرهابيين. ومن المؤكد أنه يجب أن تكون هناك ردود فعل دفاعية حاسمة للإرهاب، ونلكن ليس على حساب الأخلاق التي ينتمي إلها أولئك الذين يحترمون القانون والمبادئ الإنسانية. إن السير على الخط الفاصل بين الأمن والحقوق الديمقراطية الأساسية والقيم في مكافحة الإرهاب مهمة صعبة. ولكن مالم ترفض الديمقراطيات الوسائل الإنسانية كما هو الحال في مخطط الإرهاب، فإنها ستستقر في أفضل الأحوال لتحقيق انتصار بيروقراطي. كما اعتمدها الكونغرس، ولم ستخذ قانون اللجان العسكرية لعام 2006، مرة واحدة وإلى الأبد موقفاً قاطعاً ضد ما يسميه البعض "الإستجواب القسري" وغيره من التعذيب. أثناء بيان وقعه الرئيس بوش "سلط فيه الضوء على أهمية القانون الجديد ووكالة الإستخبارات المركزية لاستجوابها القسري المستمر للإرهابيين وقال: "عندما اقترحت هذا القانون، أوضحت أنه سوف سكون اختباراً واحداً للقانون الذي أصدره الكونغرس: هل يسمح لبرنامج وكالة الإستخبارات المركزية بالإستمرار؟ هذا القانون يواجهع هذا الإختبار، ويسمح بالوضوح الذي يحتاجه اختصاصيون في الإستخبارات لمواصلة استجواب الإرهابيين وإنقاذ الأوراح". ولكن لم يشارك الآخرين التقييم الإيجابي للرئيس. كما كتب أحد المحاميين الدستوريين,

> فإن القانون لا يفتقر فقط إلى الحظر الصريح ضد انتهاكات الحكومة الأمريكية السادية منذ 11 سبتمبر، ولكنه أيضاً يعطي سلطة للرئيس بتحديد انتهاكات اتفاقيات جنيف حسبما يراه مناسباً . وليس هناك شاي حجة واضحة أمام إدارة الرئيس بوش مرة أخرى، إذ تسمح مرة أخرى بالقيام بأعمال غير قانونية مثل التجفيف بالمياه، والتهديد بالقتلن والحرارة المستحثة، واستخدام الكلاب ومواقف التوتر. وقد منح الكونغرس للرئيس السلطة الأحادية الجانب لتحديد أساليب الإستجواب.

وعلاوة على ذلك، يمنع هذا القانون مقاتلي العدو المحتجزين من رفع دعاوى قانونية ضد الولايات المتحدة أو وكلائها بشأن إساءة معاملتهم.

الفصل الحادي عشر
الردود العسكرية وغير العسكرية

الفصل الحادي عشر
الردود العسكرية وغير العسكرية

فقد لاحظ دون لويس غاديس، أنه بعد فترة وجيزة من تفجيز مركز التجارة العالمي والتدمير الجزئي لمقر البنتاغون، لا حد من الذين تآمروا ونفذوا هذه الأحداث، غلا عدداً قليلاً كان يتوقع بأن تحدث تلك الأحداث، ولكن لحظة حدوثها اعترف كل شخص بأن كل شيء قد تغير. "مباشرة بعد ضربات الطيارين الإنتحاريين على أرضي القوة العظى في العالم (بل القوى العظمى الوحيدة)، تمت مقارنة هجمات الحادي عشر من سبتمبر مع الهجوم على بيرل هاربر، ولكن من خلال الإشارة إلى تشابه الهجومين الخفيين، فقد فشل معظم المعلقين ولم يذكروا الفروقات الأكثر وضوحاً : ففي حالة نيويورك وواشنطن مجموعة من شبكة الإرهابيين الدولية خططت ونفذت العتاد على المدنيين العزل. من خلال المساواة بين الحدثين، يبدو منطقياً، الإحتجاج على بزعم استعارة الحرب. والاسم الذي أطلقه القادة السياسيون والإعلام علىالفور بـ"الهجوم على أمريكا" بأنها أعمال حرب، ودعوا إلى ردود مماثلة – "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس جورج بوش لا شيء من ذلك في سياق الإرهاب، فإن اسم الإرهاب ربما يكون أكثر احتمالاً أن يتبعه وليس ضده، كما شرح جيفري نيومبيرغ.

أن نمط الحرب يعود إلى مطلق القرن، ندما تكيف الناس على الإستعارات الوبائية مثل (النليفوس الحربي)، لوصف الحملات ضد الشرور الإجتماعية مثل الكحول والجريمة والفقر. الظروف المستوطنة التي يمكن التحقيق منها ولكن لا يمكن القضاء عليهما. قد يعلن المجتمع الحرب على المخدرات أو القيادة في حالة السكر، لكن لا أد يتوقع انتصاراً كاملاً.

إن الحرب على الإرهاب تقترح أيضاً حمة لا ستهدف خصوم البشر ولكن هناك طاعون اجتماعي منتشر من ناحية، فمن المستحيل أن تشن أطرافاً تقليدية من الحركات غير الحكومية من الأفراد والخلايا والجماعات والشبكات المنتشرة حرفيا جميع القارات وتعمل في العديد من الدول القومية، على خلاف الحروب المجازية، فإن الحروب الحقيقة" تتطلب دائماً صراعاً بين الدول القومية من ناحية أخرى، فإن الحرب التقليدية هي خيار عندما يتمتع الإرهابيون بدعم الدول الراعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الوسائل العسكرية وغير العسكرية للتعامل مع الإرهابيين والدول الراعية لهم. ولكن لا الولايات المتحدة ولا غيرها من البلدان قد وضعت استراتيجية كبيرة تدمج النهج العسكري والسياسي والإقتصادي للتعامل مع شبكة عالمية من الإرهاب الدولي. في الواقع، بعد خمس سنوات من تسعة سنوات، كتب دونالد سنو:

لم يتغير شيء منذ هجمات 11/سبتمبر الإرهابية في العام 2001، ولم يكن لدى الولايات المتحدة استراتيجية شاملة للتعامل مع مخاطر الإرهاب الدولي، وليس لديها مثل هذه الإستراتيجية اليوم. إن ا ليدها هو سلسلة من الشعارات والمناهج الجزئية للمشكلة، وبعضها قد يتعارض في الواقع مع بعضها البعض، والحرب على الإرهاب، على سبيل المثال). والشيء نفسه يمكن أن يقال عن العالم بأسره. ولكنها المشكلة الأكثر وضوحاً بالنسبة للولايات المتحدة لأنها رائدة العالم ذاتيا في حرب عالمية ضد الإرهاب وبسبب الغالبية الساحقة. من القوة والموارد الأمريكية التي يمكن ويجب تطبيقها للحد من مخاطر الإرهاب. حتى الولايات المتحدة جمعت أعمالها مع بعض، وبعبارة أخرى، الأغلبية الساحقة.

في تقييم الإستراتيجية الأمريكية العامة، بعد أحداث 11 سبتمبر استيفن بيدل، يناقش بأن واشنطن "لديها طموح مشترك ورأي عام مع تفاصلل غامضة فيما يتعلق بنطاق التهديد، والوضع النهائي."5 لم يتراجع الرئيس بوش، أبداً عن ما اعتبره هدف

" الحرب على الإرهاب". أي أن هذه الحرب "لن تنتهي إلى أن يتم العثور على كافة المجموعة الإرهابية حول العالم وإيقافها وهزيمتها".6 ومن ناحية أخرى قال جون كيري خلال حملة انتخابية في العام 2004، بأن الهدف الأساسي هو احتواء المشكلة وتقليلها إلى مستوى حالة الإزعاج بدلاً من المركزية، وقد رسم تشابها مع احتواء البغاء والقمار."7

وقد أوجزت إدارة بوش في "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب" في أيلول/ سبتمبر 2006 كيف خططت للفوز بالحرب على الإرهاب.

- دفع بديمقراطيات فعالة على أنها تعبير عاقئدي مضاد لإيديولوجية إرهاب الإرهاب.
- منع الهجمات التي ترتكبها الشبكات الإرهابية.
- منع الدول الضعيفة وحلفاء الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل التي تسعى إلى استخدامها.
- رفض الإرهابيين من دعم وملاذ الدولة المارقة.
- منع الإرهابيين من السيطرة على أي دولة لاستخدامها كقاعدة إتخاذها منصة لإطلاق الإرهاب السيء.
- وضع الأسس وبناء المؤسسات والهياكل التي نحتاجها للقيام بالقتال إلى الأمام ضد الإرهاب وتساعد على ضمان نجاحنا في النهاية.

الردود العسكرية:

من خلال تأطير هجوم إرهابي كعمل من أعمال الحرب، يميل المسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام، وغيرهم من الجهات لافاعلة المؤثرة إلى إعداد الجمهور العام لبعض الردود العسكرية، وهذا صحيح بالتأكيد فيعد هجوم 11/سبتمبر مباشرة،

عندما تم وضع الهجوم الإرهابي في سياق "الحرب الأمريكية الجديدة" أو "الحرب على الإرهاب" كما أعلنتها الوكالات التنفيذية.

الحرب ضد رعاة الإرهاب:

لخوض حرب حقيقة في سياق الإرهاب، يجب أن يكون العدو تحت سيطرة الحكومة أو دولة قومية أو أجزاء منها. كانت حرب أفغانستان كانت مثل هذه الحالة. كان حكام طالبان الذين سيطروا على معظم البلاد سمح لابن لادن بإنشاء مقر لتنظيم القاعدة ومعسكرات التدريب في أفغانستان. كان حالة واضحة وحددة لعلاقات التكافلية بين شبه الدولة والأمة ومنظمة الإرهابي التي رسمت لهجوم إرهابي لم يسبق له مثيل ضد الولايات المتحدة. وعندما رفضت قيادة طالبان مطالب الولايات المتحدة بطرف بن لادن وشركائه أو تسليمهم في أعقاب 11/سبتمبر، كان هناك استعداد لقبول تعريفنا الواسع للدفاع الوطني عن النفس المعيار المطلوب بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة."8 قامت الحرب ضد أفغانستان بعد الهجوم ضد الولايات المتحدة وتم ترشيدها على حد سواء الإنتقام والوقاية. بالنسبة لركيزة بولس، تنشأ قوة الطيار الخيار هناك جريمة واضحة من هجوم كبير، مؤخراً للدلوة أثبتت مسؤوليتها. إن الدعم اليومي للجماعات الإرهابية والنشاط المرتبط بالإرهاب يفتقر إلى هذا الوضوح". لم يتم التقيد بهذا الشرط الصارم في القضية ضد طالبان، وليس بالتأكيد حالة نظام صدام حسين. ومع ذلك، كان لقيادات طالبان صلات وثيقة جداغً بأسامة بن لادن والقاعدة، وبدا على بينة من مؤامرة 11سبتمبر. وفي حالة العراق، لم تكن هناك علاقة بين نظام صدام حسين والمهندس المهماري بالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن. كان الغزو العراقي الصراع العسكري النهائي في ظل مبدأ الحرب الإستباقية الجديد للرئيس جورج بوش. الإستباق العسكري كجزء من عقيدته.

الإستيلاء العسكري:

وكجزء من السياسة الخارجية عقب أحداث 11سبتمبر، أعلن الرئيس بوش حق الولايات المتحدة في شن حروب وقائية ضد الدول المارقة التي تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة ولا يمكن ردعها. عن الإستيلاء يعني "الهجوم المسبق على الأعمال العدائية لمنع وقوعها، وتجنب الإصابة."10 المهم هنا هو توافر معلومات استخباراتية موثوقة عن الضربات او الضربات المخطط لها ضد دولة قومية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يمكن تبرير إجراءات الإستيلاء العسكري. ولكن شريط الإثبات مرتفع إلى تبرير كافة التبادل الشامل للعمل المسبق. مناقشة في سياق الإرهاب، كتب نايل ليفينغ ستون قبل فترة طويلة من أحداث 11سبتمبر،

> في الواقع، قد تظهر أمة تقوم بهجم وقائي لبقية العالم كمعتدي بدلاً من أن تكون ضحية محتملة، ومن أجل كسب قبول عملها، فإن الهجوم الإستباقي سيتعين عليه أن يجعل قضية عامة قوية ومقنعة لتبرير إجراءاته. هذا، ومع ذلك، يمكن أن يكون أسيند. من الصعب في بعض الأحيان، وفي بعض الحالات مستحيل.11

وكما أشار روبرت جيرفيس، "إن طبيعة الحرب الوقائية ذاتها تعني أن الأدلة غمضة، وأن الحجج الداعمة تخضع للرد، وغذا كانت بريطانيا وفرنسا قد خاضتا حربا مع ألمانيا قبل عام 1939، كان من الممكن أن يعتقد الكثيرون أن الحرب ليست ضرورية. ولهذا السبب، فإن الحكومات الكبيرة كانت مترددة في مكافحة الوباء الإستباقية بلانسبة للولايات المتحدة، تغير ذلك مع حرب العراق، وذلك من خلال الغزو والإحتلال العراقي فقدت الولايات المتحدة في أجزاء كثيرة من العالم الأرض المعنويةب المرتفعة التي دفعت عدداً كبيراً من الدول إلى الإنضمام إلى التحالف العسكري ضد القاعدة وطالبان في أفغانستان، وباستثناءات قليلة، لم يهتم المجتمع الدولي للأسباب الرئيسية لواشنطن في شن حرب ضد العراق:

وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، وتهديد صدام حسين تزويد الإرهابيين – أي القاعدة – بهذه الأسلحة. إذا كان هذا هو السبب لغزو العراق، كوريا الشمالية وإيران وباكستان طرحت في ذلك الوقت تهديدات كبيرة ومباشرة. ولكن بالنسبة للرئيس بوش، فإن العامل الحاسم في صالح الحرب الإستباقية لم يكن تهديداً وشيكاً . كما أوضح الرئيس من خلال مقابلة تلفزيونية،

نعتقد أن من الضروري – عندما نرى تهديداً ، أن نتعامل مع التهديات قبل أن تصبح وشيكة. لقد فات الأوان إذا أصبح وشيكاً، وسيكون قد فات الأوان في هذا النوع الجديد من الحرب، ولهذا السبب وضعت القرار الذي اتخذته للذهاب إلى الحرب ضد العراق."13

إذا كانت الولايات المتحدة تدعي الحق في شن الحرب "ضد التهديدات الناشئة قبل أن يتم تشكيلها تماماً " كما فعل الرئيس، وهذا سيبرر الضربات الإستباقية ضد الدول القومية. علاوة على ذلك كما أن الدول الأخرى يمكن أن تصر على الحق نفسه، وأيا كان الأساس المنطقي للحرب الإستباقية وضدها، يمكن للقوة العسكرية أن تهزم جيوش الدول الراعية للإرهاب وتسقط أنظمتها، لكنها لا تستطيع أن تتغلب على العالم فإن "بول بيلار" يذهب ألى أبعد من ذلك عندما يقترح أن "درساً مركزياً لمكافحة الإرهاب هو أنه لا يمكن خزيمة الإرهاب، بل انخفض فقط، وقد إلى حد ما، وما بررت إدارة بوش كضربة وقائية، كان الرأي العام الأمريكي المدعوم على هذا النحو قائماً،، حيث إن لجنة الإستخبارات في مجلس الشيوخ اختتمت أكثر من عام بعد غزو العراق، على معلومات استخباراتية غير المطابقة للمواصفات. إن المخزونات المزعومة للأسلحة البيولوجية والكيميائية والبرنامج النووي المتقدم ببساطة لم تكن موجودة.

الإنتقام العسكري:

يشير الإنتقام إلى الإجراءات العقابية المتخذة بعد وقوعها، أو، كما قال نيل ليفينغستون، الإنتقام ينطوي على تطبيق العقوبة على أولئك الذين ارتكبوا عملاً غير قانوني لا يوجد له أي شكل آخر من أشكال الإنصاف السلمي "عندما يتعلق الأمر بالإرهاب، يمكن أن تكون أهداف الإنتقام العسكري هم الإرهابيون أنفسهم إذا أمكن تحديدهم في مكان ما، أو دولة قومية إذا كان يمكن تحديد حكومتها كراع للجناة هناك فرق بيين الإنتقام ولكن في الواقع، فإن الحدود غالباً ما تكون غير واضحة وهذكا، فإن الضربات الجوية الأمريكية ضد طرابلس وبنغازي، ليبيا، في عام 1986 كانت كرد سريع على تورط ليبيا في تفجير ملهى ليلي غرب برلين الذي كان يتردد عليه جي إس أمريكان. ولكن كانت الإجراءات العسكرية أيضاً انتقامية، ولذلك كانوا يسعون إلى إضعاف الرئيس الليبي معمر القذافي من رعاية أعمال ارهابية في المستقبل. إن حرب أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان كانت انتقام وعلى حد سواء. لكي يكون الإنتقام شرعياً، مثل ما هو متعارف عليه في القانون الدولي، لا يمكن أن تكو متقلبة ومفتوحة، ويجب أن تتفق مع شروط وحدود معَرفة بصورة واضحة."17 للبدء، يجب أن تكون الجهود المبذولة لإيجاد سبل انتصاف سلمية قد فشلت. ثانيا، يجب أن تكون التدابير الإنتقامية متناسبة مع الأفعال الأولية للعداء بل يجب ألا يضرر منها الأبرياء. وأخيراً يعتقد كثير من الخبراء أن هناك فترة زمنية محدودة فقط يمكن أن تكون هناك ضربة إرهابية للإنتقام العسكري "وترتبط ارتباطاً فعالاً بحادث إرهابي مستعجل، وفي ظل الظروف العادية، فإن نافذة العمل العسكري هذه ربما لا تزيد عن 18-72ساعة "هذا الشرط الأخير يفسر لماذا يميل الإسرائيليون إلى الإنتقام بسرعة جداً من الهجمات الإرهابية، ولكن الحد من الإطار الزمني للإنتقام الشرعي من أجل التوصل إلى حل سلمي، وهو أمر يعترف نبه في

معظم حالات الإرهاب، ويحذر بيلار من "الإنتقام من أجل الإنتقام"، لكنه يدرك أن "الهجوم الإنتقامي ربما قد يساعد على الحفاظ على الروح المعنوية الوطنية"، ويقترح "ربما كان هذا هو الإعتبار الرئيسي في جميع الضربات الإنتقامية الإسرائيلية ضد الأعداء الإرهابيين"19 يجب أن لا تكون العمال الإنتقامية علنية، أو غية معلنة، إذا لم يكن لديها تأثير على الدول الضحايا أو تخدم هجمات إرهابية في المستقبل."20 وعلى الرغم من أن القنابل والصواريخ الموجهة بدقة تزيد من دقة الضربات الدوية الجراحية وتقلل من خطر إيذاء الأبرياء، إلا أن هذا الخيار لا يستمر استمرار قتل وإصابة المدنيين في مثل هذا النوع من الضربات عندما تحدث هذه الإصابات (المعروفة باسم "الإصابات الجانبية")، ستدان الحكومة الإنتقامية في الخارج في بعض الأحيان في المنزل كذلك. بعد مذكرات حزب الله. عبرت إسرائيل للقبض على الجنود الإسرائيليين في صيف عام 2006، ردت إسرائيل بهجمات عسكرية واسعة النطاق على معاقل إرهابية في لبنان. في حين أن إسرائيل قامت بتدبير الحرب ضد حزب الله كرد انتقامي على اختطاف الأعضاء وكوسيلة لمنع وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية الصخاروخية الإسرائيلية على المدنيين في جنوب لبنان، أدان النقاد إسرائيل لعدم محاولتها أولاً للحرب الحدودية بشكل سلمي ولإيذاء عدد كبير من المدنيين اللبانانيين. ولامشكلة هي بطبيعة الحال أن محاربة الإرهابيين تختلف كثيراً عن محاربة جيش البلد الذي يميل إلى العمل وإخفاء الإرهابيين المدانين ليس تماماً ولكن إذا تحققت أهداف الأعمال الإنتقامية و/أو الوقائية – كما كان الحال لإسرائيل في الصراع مع آثار حزب الله يمكن أن تضر الروح المعنوية والوحدة الوطنية، في حين لا ضرورة لأي رد عمل إرهابي في المستقبل.

الغارات الجوية:

لعدم القدرة على محاربة الدول الراعية للإرهاب أو تنفيذ ضربات جوية ضدها والمجموعات الإرهابية، فإن الغارات الجوية على منازل الإرهابيين ومراكز التدريب، واستخدام لغارات الجوية لملاحقة الإرهابيين، واستخدام الوسائل البلديلة لمهاجمة الإرهابيين كانت هي الخيارات التي اتخذتها مختلف البلدان المستهدفة. إن استخدام الغارات الجوية يزيد من دقة الهجوم ويقلل من خطر إيذاء الأبرياء. ولكن إرسال فرق قوات خاصة إلى مناطق الصراع الملتهبة تشكل أيضاً مخاطراً للأعضاء الذين يتم القبض عليهم، أصيبوا، قتلوا. باستخدام البدائل، من ناحية أولي القضاء على مخاطر أبناء وطنهم الذين أوذوا والسماح للمسئولين بإنكار المسئولية إذا فشلت إحدى الهجمات أو نتجت عنها أضرار جانبية. من ناحية أخرى، ومع أن الحكومات الراعية ربما تفقد سيطرتها على الوكلاء. وكانت هذه دعاية في العام 1985م، عندما انفجرت سيارة مخففة في بيروت وقتلت عدداً من المارة اللبنانيين. وزعمت وكالة الإستخبارات المركزية سي أي أيه باستئجار عملاء للهجم ولكن فقدت السيطرة على عملياتهم. مؤخراً وخلال فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، وغزو أفغانستان، قام أعضاء من القوات الخاصة الأمريكية بالدفع لبعض القبائل الأفغانية لمساعدتهم في البحث عن أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وقادة طالبان. لكن ذكرت التقارير أن الأفغانيين كانوا يأخذون رشاوي من جهات أخرى، ويحذرونهم من الخطوات المحتملة التي ستتخذها قوات التحالف التي يقودها الجيش الأمريكي.

كان هناك أيضاً خيار استخدام الغارات الجوية لحملة العقوبات الممنهجة ضد مرتكبي أعمال إرهابية معينة. عموماً فإن الحكومات والمواطنين في الدول الديمقراطيية ليس لديهم الرغبة في القضاء على الإرهابيين عن طريق الإغتيالات. إلا أنه، في مأزق معين، أوصى بعض الخبراء بمحاربة الإرهاب الوحشي والحملات

الوحشية المماثلة التي "يجب أن تكون منتقاة بصورة عالية، تقاتل بسرية، وتستهدف فقط المسؤولين ولا يقرون أبداً بذنبهم."21

نماذج حملات العقوبات تذكر بالرد الإسرائيلي على هجمات فريقها الأولمبي في عام 1972 الأولومبية في ميونخ.حرض رئيس الوزراء الإسرائيلي غولدمير Golda Meir، نخبة من أفضل وأذكى رجال الجيش والمخابرات الإسرائيلية، قاموا بتشكيل فرقة تحت مسمى "حزب الرب"، تم تكليف الفريق بالبحث والقضاء على أي عضو من أعضاء سبتمبر الأسود، وكانت المجموعة مسؤولة من عملية ميونخ. خلال أربعة سنوات، لاحقت وتابعت غارات "حرب الرب" قادة وأنصار سبتمبر الأسود في الشرق الوسط وفي أوروبا، وقتلتهم واحداً تلو الآخر حتى انتهاء المهمة في عام 1979م، على مدار تلك السنوات ارتكبت الأخطاء، على سبيل المثال: عندما تم التعرف بالخطأ على واحد من الجنسيات العربية في أسكندنافيا على أنه القائد الفلسطيني لهجوم ميونخ وتم قتله. ولكن كما كتب أحد المراقبين ليثبت، "على الرغم من أن بعض التلويث الكثير، فإن وكالة الأمن الإسرائيلية (الموساد) جمعت معلومات تسجيلات قوية تضرب الإرهاب الفلسطيني بدون إبداء نقاش حونلها. فإن الإرهابيين يعرفون من فعلها، وهذا كافي للإسرائيليين."22 كما أوصى آخر بأنه يجب على الولايات المتحدةت تنشيء فرقة لمكافحة الإرهاب من نفس نوع نموذح حرب الرب كواحدة من الخيارات العنيفة إطارة وضعها في مكافحة الإرهاب.

الإغتيـــالات:

تنكر الحكومات تفصيل تورطها في اغتيالات الإرهابيين. ولكن في بعض الأوضاع، يعترف المسؤولون بمثل هذا القتل المستهدف كأفعال دفاعية وانتقامية، إذا كان فقط ذلك لإرضاء رغبات الشعب الخائف لمزيد من الحماية. لذلك ففي خريف عام 2000م، اعترف واحد من المسؤولين الإسرائيليين بصورة علنية بأن قواتهم كانت

تستهدف وتقتل الفلسطينيين المتهمين بهجمات فعلية على مواطنين إسرائيليين أو يخططون لمثل تلك الأفعال. بينما تتحدث فلسطين عن "دول الإرهاب" و"الإغتيالات" فقد قام مسؤول بارز في الحكومة الإسرائيلية بتوضيح هذه الأفعال بأنها إجراءات مكافحة وقال بأنها "طريقة فعالة جداً وعادلة للتعامل مع الإرهاب وهو القضاء أو حصار حبس الأشخاص الذين يقودون تلك المنظمات". 23 بعد أن استهدفت القوات الإسرائيلية أحد العقول المدبرة لهجمات فلسطين الإرهابية ولكن أدت إلى قتل العديد من المدنيين في تلك العملية، رد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز Shimon Perez، بغضب عندما استخدم الشخص الذي يجري معه المقابلة مصطلح اغتيال لوصف الحدث. وأشار على أنهه لا يمكن تهديد الإنتحاريين بالموت" فالطريقة الوحيدة لإيقافهم هي اعتراض أو حصر أولئك الذين أرسلوهم".24 كما أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي Ariel Sharon، بصورة واضحة بأن الأفعال لمنع قتل اليهود" سوف تستمر.25 بالفعل، فإن إسرائيل عززت حملتها قتل قادة المجموعات الإرهابية. ولكن سواء كان قتل قادة حركة حماس شيخ يس، وخليفته، وعدد كبير آخر من الضخيات البارزة للمجموعات الإرهابية الفلسطينية قلل العنف ضد إسرائيل على المدى البعيد كان بعيد المنال. علاوة على ذلك فإن الجنود المشاة الإرهابيين وقادتهم أصبحوا شهداء بالقتل وبذلك يجذبون مجندين جدداً .

بعد أحداث 11سبتمبر، كان هناك جدال طويل في الإعلام بالولايات المتحدة حول أفضل مخرجات المطاردة المستمرة لأسامة بن لادن. فلقد كان إلغاء القبض على أسامة بن لادن أو القضاء عليه أو بمعنى اغتيال زعيم تنظيم القاعدة موضع النقاش. فقد كانت هناك موجة من المخاوف من تجدد عمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة إذا ما تم القبض على أسامة بن لادن ومحاكمته من قبل القضاء الأمريكي. كان هناك أيضاً قلق كبير بأن الولايات المتحدة ربما تفقد تأثيرها حول اتخاذ الإجراءات إذا ما تم إلقاء القبض على أسامة بن لادن وتقديمه للمحاكمة أما القضاء

العالمي، لذا فإن الولايات المتحدة حظرت/جرمت القضاء على زعيم تنظيم القاعدة اغتياله عقب الكشف عن أن وكالة الإستخبارات المركزية (CIA)، كانت مشاركة في التخطيط لعمليات إغتيال ضد رؤساء دول أجنبية خلال فترة الستينات والسبعينات. وللتأكد من ذلك، فأسامة بن لادن لم يكن رئيس دولة او زعيم في دولة. على من ذلك، عقب أحداث 11/سبتمبر، فإن القضية كانت يجب إما الرئيس أو مجلس الشيوخ أن يقرربرفع الخظر عن الإغتيال عندما يكون المستهدف إرهابياً معروفاً. اقترح مايكل إيغناتيف Michael Igntieff، ثلاثة شروط للإغتيالات المستهدفة في الحرب ضد الإرهاب: ويلجأ إليها فقط كملاذ أخير إذا كان إلقاء القبض أمراً مستحيلاً بدون مخاطر غير ضرورية لحياة الأمريكيين وفقط عندما يمكن تجنب التسبب في قتل وخسائر للمدنيين الأبرياء".26

لم يلغ الرئيس جورج بوش الأمر التنفيذي الذي يحظر الإغتيالات ولا مجلس الشيوخ لم يسن تشريعات تسح بالإغتايالات المستهدفة للإرهابيين. ولكن بعد أحداث 11/سبتمبر، أصدر الرئيس جورج بوش قرارات تعطي وكالة الإستخبارات المركزية صلاحيية قتل أو ألقاء القبض على قادة الإرهاب.27 وبالفعل ففي خريف عام 2002م، أطلقت طائرة حربية بدون طيار تابعة لوكالة الإستخبارات المركزية صواريخ مضادة للدبابات على سيارة في اليمنوقتل قائداً بارزاً بتنظيم القاعدة وعدد خمسة آخرين. تعتبر هذه العملية بدون شك محاولة اغتيال مستهدف. وبالمثل تم شن هجمات بطائرة حربية استهدفت قادة طالبان والقاعدة في أفغانستان، مع أنها لم تنجح ولا يزال عقب أحداث 11/سبتمبر اغتيال الإرهابيين جزءاً من الترسانة الدفاعلية الأمريكية في حربها ضد الإرهاب.

عملية إنقاذ الرهائن:

في نهاية الستينات وبداية السبعينات، عندما كان اختطاف الرهائن أحد التكتيكات الإرهابية المعروفة في تلك الفترة، حيث بدأ الجيش والشرطة لإيجاد طرق ووسائل إنقاض ملائمة، ولكن كما ذكر بيلر Pillar، "عن المحاولة الأمانية الناجحة لإنقاذ الرياضي الإسرائيلي الذي اختطف أثناء دورة الألعاب الأولمبية في مدينة ميونخ – بألمانيا في العام 1972م، في الواقع هذا الأمر قاد عدد من الحكومات الأوروبية لتطوير وحدات تدخل ذات مهارة عالية لتقوم بهذه المهام."28 على سبيل المثال: أنشأت ألمانيا فرقة لمكافحة الأرهاب تسمى (GSG9) داخل حدود أراضيها، وكما صممت برطانيا فرق خاصة من القوات الجوية الخاصة كقوات لمكافحة الإرهاب. كانت الفرق الإسرائيلية أول من ينفذ عملية إنقاذ في العام 1976م، بعد عملية اختطاف خطف الإرهابيين طائرة الخطوط الفرنسية في طريقها من تل أبيت إلى باريس وأجبروا الطيار على الهبوط في مطار إنتبي بيوغندا. على الرغم من أن السلطات اليوغندية دعمت الخاطفين الذين هددوا بقتل الرهائن الإسرائيليين، حيث هبطت طائرة إسرائيلية من طراز C-130 تحمل بداخليها ستة وثمانيين مقاتلين ذوي خبرة تدريبية عالية، نزلوا إلى مطار إنتبي وخلال دقائق بسيطة أوقع الجنود بالإرهابيين وقامو بغنقاذ خمسة وتسعين من الركاب. على الرغم من أنه تم قتل اثنين من الركاب في عملية تبادل إطلاق النار وقائد فريق عملية الإنقاذ Jonathan Netanyahu، توفي خلال عملية خلال عملية التبادل إطلاق النار، أصبح الهجوم على مطار إنتبي"حدثاً عالمياً مثيراً" وكان بمثابة نصر كبير ضد الإرهاب."29

تبين أن قوات دلتا قوات لمكافحة الإرهاب، وكانت مسبقاً في مراحلها الأولى عندما أنشئت رسمياً كوحدة لمكافحة الإرهاب في نوفمبر 1977 خلال فترة رئاسة جيمس كارتر James Carter. في الأشهر السابقة، داهمت فرقة ألمانية GSG-9، طائرة لوفتهانزا المختطفة في مطار مقديشو بالصومال وتم إنقاذ كافة الركاب البالغ عددهم 86 راكب. كانت قوات دلتا تحت قيادة العميد تشارلس بيك ويز Charles Beckwith، من أفضل قوات مكافحة الإرهاب وخاصة بعد أن أصبحت جزءاً مما يسمى بقوات المهمات الخاصة، يالتي تتكون من وحدات خاصة من كل جزء من

الخدمات العسكرية. لقد وضعت قوات المهام الخاصة تحت أوامر مشتركة بعد فشل عمليات الإنقاذ خلال أزمة الرهائن الإيرانية حيث كان اللوم جزئياً يقع على التنسيق الضعيف وغير الجيد بين مختلف الوحدات العسكرية، ولكن على عكس علمية مقديشو، حيث رحبت حكومة الصومال بعملية الإنقاذ الألمانية. فقد سقطت قوات الإنقاذ الأمريكية في بيئة خطيرة جداً داخل إيران. من المؤكد، فقد واجهت الفرقة الإسرائيلية وضعاً خطيراً في ممطار أنتبي أيضاً. ونجحت ولكن لم تستفد من التنفيذ البارع لمحاولتها، فقد استفادوا من مفاجأتهم من جانبهم لأنها كانت أول مهمة إنقاذ من نوعها.

الردود العسكرية:

بالطبع هناك أيضاً العديد من الإجراءات غير العسكرية المتاحة للتعامل مع أحداث إرهابية محددة والتهديدات الإرهابية بشكل عام.

الردع:

يعتبر روبرت جيرفيس Ropert Jervis، مثله مثل الباحثين الدوليين البارزين وصانعي السياسة أن التهديد الإرهابي الحديث "لا يمكن إحتواؤه بالرع" لأن "الإرهابيين متشددين ولا يوجد هناك شيء قيم يجعلنا نتمسك بالمخاطر، مثل المتشرديين في العرق (تحت حكم صدام حسين) يتقبلون المخاطر ويولدون الحوادث إن الشعور بالضرر وبعدم الرضاء تزايد مع الردع."30 وتوصل بيشارد بيت Bichard Betts، إلى أن الردع لديه فعالية محدودة لمجابهة التهديدات الإرهابية الكبيرة في هذه الفترة. 31 ولكن أصر كل من روبرت ودي سيسلفا زاغروشيفا RoertF.andDessisalvaP.Zagorcheva بأن "الإدعاء بأن الردع غير فعال ضد الإرهاب هو اعتقاد خاطئ" ووفقاً لهؤلاء العاملين السياسي.

أيضاً فيما يبدو إن الإرهابيين المتطرفين، تدفعهم بشدة المعتقدات الدينية، فإنهم ليسوا غير عاقلين، فيما يدو مما جعل من الصعب ردعهم. فمن المحتمل أن بعض العناصر المهمة للأنظمة الداعمة للإرهابيين أن يكون لديهم دافعية دينية أقل، وعليه يكونون عرضة لأشكال الردع التقليدية. خصوصاً في القرارات الأولى من اعملية الطويلة من التجهيزات المطلوبة للهجمات الكبيرة.

حتى الإرهابيين الذين لديهم دافعية كبيرة، يمكن ردعهم من القيام بسلسلة أعمال محددة وذلك عبر مخاطرة التمسك بأهدافهم السياسية، بدلاً من الحياة والحرية.
بلانسبة لكل من تراغر وزاغرشيفا Trager and Zagorcheva، "المقدرة على التمسك بالغاية السياسية [للمجموعات الإرهابية في خطر وهي تشكل أفضل الفرص لكسر شبكات العالمية، وواحدة من أهم أهداف السياسة مكافحة الإرهاب."23

الدبلوماسية:

لما يقارب أربعة عقود، أصرت الولايات المتحدة بأنها لن تتفاوض مع الإرهابيين ولن تخضع لمطالبهم. لم توضع هذه السياسة في مكانها خلال فترة رئاسة نيكسون Nixon، وتمسكت بها رسمياً كافة الإدارات بعد ذلك. لكن تمثل الدبلوماسية وسيلة مهمة ومفيدة في بذل جهود لحل قضايا غرهابية محددة. من أجل إقناع الحكومات الأخرى بالإنضمام إلى إجراءات مكافحة الإرهاب، وإيقاف دعمهم للإرهابيين. تميل الجهود الدبلوماسية إلى أن تكون عاجلة خصوصاً في حالات الرهائن. عندما تكون سلامة الضحايا وحياتهم في خطر. وخلال أزمة الرهائن الإيرانية، كانت هنالك عدة محاولات لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمة – على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران كانت مقطوعة. في هذه الحالة، كان أعضاء من سفارة سويسرا في طهران ومسؤولون من الأمم المتحدة من بين الأطراف الثلاثة التي فاوضت بالإنابة عن الولايات المتحدة، وفي النهاية، كان للمسؤولين الجزائريين دور فعال في التوسط لتوقيع الإتفاقية والتي أدت إلى إنهاء الأزمة.
كان للدبلوماسية فرصة كبيرة، لأن السلطات الإيرانية كان لديها تأثير كبير على خاطفي الرهائن. ومن خلال أزمة اختطاف طائرة TWA في عام 1985م، كان هناك أيضاً دور كبير للدبلوماسية الإعلامية والتي شارك فيها مسؤولون من واشنطن وأشخاص لبنانيون لتوضيح مواقفهم عبر التلفزيون، وأكثر أهميةً هو التواصل بين مسؤولي واشنطن والحكومة الإسرائيلية، حيث كان مهم جداً التفاوض لإطلاق سراح الرهائي.
اتخاذ طريق الدبلوماسية لا يضمن حلولاً كافية مرضية، مع أن، الولايات المتحدة وطالبان ليس لهما علاقات دبلوماسية. لقد بأت العمليات العسكرية ضد تنظيم

القاعدة وطالبان عن طريق التبادل الدبلوماسي غير المباشر، حيث يتم تسهيلها عبر طرف ثالث، خاصة في حالة باكستان. ولكن ينبغي أن لا تحبط الجهود الفاشلة في بعض الحالات المبادرات الدبلوماسية في الحالات الأخرى. ففي خطابات الجمعية القومية الوطنية للإرهاب،

إن الدبلوماسية أداة مهمة جداً، للحصول على مساعدة دول أخرى في قضايا معينة، وإقناع المجتمع الدولي لإدانة الممارسات الوحشية للإرهاب.

يجب على الولايات المتحدة العمل على تعزيز وتقوية جهوداها للحد من المساعدات الواسعة التي تقدمها الدول للإرهابيين الدوليين، كما يجب أن يكون التركيز الأساسي لهذه المبادرة هو الحد والتقليل من حرية حركة الإرهابيين وذلك بتشجيع الدول بعدم الإعتراف والسماح بتواجد الإرهابيين في أراضيها."33

أخيراً . "إن الدبلوماسية ترتبط مع كافة عناصر مكافحة الإرهاب الأخرى" كما لاحظ باول بيلر Paul Pillar، سواء أفكرنا في الإجراءات العسكرية، التعاون الدولي في مجالات الأمن وتطبيق القانون، والجهود لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب أو العقوبات الإقتصادية.34

إن القيام بعلاقات دبلوماسية مع الدول الراعية للإرهاب، هو خيار دائماً ما تختاره الولايات المتحدة، لتظهر عزيمة وقرارات دول محددة لمعاقبة الدول الراعية للإرهاب. ولكن هذا الخيار يبعد – يقصي الدبلوماسية المباشرة كأداة لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى اكتشاف الدوافع التي يمكن أن تضعف رغبة الحكومات لدعم الإرهاب.

التحدث مع الإرهابيين:

بعد التعرض للمصاعب والمخاطر التي واجهناها والمتعلقة ببدء حوار مع الإرهابيين – خصوصاً بعد أحداث 11/سبتمبر – فقد أوضح دانيال بايمان Daniel Byman، الفوائد المحتملة مثل التحدث لاستعراض الإتصال الأخير بين الحكومات والمجموعات الإرهابية. مثل: PIRA, ETA, and PLO. كما قام أيضاً بتقييم الإتصالات المحتملة بين الولايات المتحدة وحزب الله أوحماس – من غير ذكر ماله وما عليه عند التحدث مع قادة تنظيم القاعدة.35 إدراكاً منه بإن اقتراحات التحدث فعلياً مع تنظيم القاعدة يعتبر "خيانة مساوية" كتب ريتشاردسون على الرغم،

وإذا حدث أي شيء يبدو أننا نعرف القليل عن طبيعة اختلافاتنا في الحرب ضد الإرهاب ونحن نسلم بأن مطالبهم كبيرة جداً لكي يتم مناقشتها، ولكن ينبغي علينا إيجاد حلولاً لها إذا كان هذه هي الحقيقة في الواقع.

فقد ظهر أيمن الظواهري بوضوح كمتحدث رئيسي ومعتدل لقيادة تنظيم القاعدة، وبينما كان غير واضحٍ بأن لديه السلطة لأخذ أنصاره معه، وفرصة التواصل معه ينبغيي على المرء أن لا يفوتها، مهما كنا نحمل له من خزي وعار.36

العقوبات الإقتصادية:

عندما كشفت وزارة الخارجية الأمريكية عن الدول الراعية للإرهاب، أثار هذا التصنيف بطريقة أوتوماتيكية عدداً كبيراً من العقوبات الأمريكية المفروضة التي تشمل الحظر لصادات محددة والحصول على العديد من برامج المساعدات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك عقوبات محددة تميل إلى تشريعها ضد الدول الراعية ولكن فعالية العقوبات تتطلب مراعاة دقيقة.

هناك حقيقة واحدة هي بينما تفرض العقوبات على دول راعية محددة، فإن هذه العقوبات ينتج عنها خسائر في التجارة وقطاع أعمال الصادرات في الدول التي فرضت تلك العقوبات، علاوة على تلك، ربما لا تكون تلك العقوبات أكثر ضرراً على المصالح الإقتصادية للدول الراعية كما ينبغي لها. في الماضي، حتى الحلفاء المقربين من الولايات المتحدة في أوروبا لم يكونوا متحمسين وراغبين في الإنضمام إلى الولايات المتحدة لنظام العقوبات متعدد الأطراف. يبدو هذا جلياً فيما يتعلق بإيران، سوريا وكوبا. مع أن، أشارت بيلر إلى ليبيا من المتحتل "حالة أفضلللعقوبات يساعد على تعريف سلوك الدول الراعية حول المواضيع المتعلقةبالإرهاب."37 في قضية ليبيا، فرض مجلس الأمن بالأمم المتحدة عقوبات متعددة الأطراف للضغط على ليبيا بتسليم المشتبه بهم فيالهجمات الإرهابية على الطائرة بان أميريكان الرحلة 103 وكانت "هناك شكوك بسيطة بأن رغبة التخلص من العقوبات كانت جزءا من الأشياء التي دفعت بالقذافي إلى تسليم المشتبه بهم في نهاية العام 2003م، رغبته في تسليم أسلحة الدمار الشامل، هذا القرار دون أدنى شك أثر في رغبته في إنهاء

العقوبات الأمريكية من أجل تحسين اقتصاد بلاده، ولكن في النهاية، لم تنجح العقوبات في إفساد رغبة الدول الراعية للإرهاب في استشافة الإرهابيين.

تجفيف مصادر الموارد المالية:

يعتبر المال من أهم موارد الإرهاب، فمؤخراً سماه الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير الخارجية الأمريكية كولن باول بأنه أكسجين وشريان الحياة بالنسبة للإرهاب وأنهم قد اتخذوا تدابير حاسمة لتجفيف الموارد المالية لتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى بعد أحداث هجمات 11/سبتمبر، ومن المؤكد أن الإرهابيين بحاجة ماسة إلى المال ليدعموا به أنفسهم وتدريباتهم، وتسليحهم. وتنفيذ عمليات مخططات أعمالهم الإرهابية، ولكن أشار بيلار (Pillar)، بشكل صحيح إلى أن الجهود الرامية إلى هزيمة الإرهاب من خلال فرض الضوابط المالية تواجه مشكلتين رئيسيتين هما:

(1) أن الإرهاب من حيث قتل الأبرياء رخيص جداً .

(2) أن المال الذي يتدفق في أيدي الإرهابيين من الصعب جداغً ان تتم متابعته ومراقبته39

وأن متابعة مصادر الموارد المالية للإرهابيين تواجه العديد من العوامل، من بينها تمكنهم من استخدام أسماء مزيفة، وهم يفضلون استخدام طرق المعاملات المالية غير التقليدية من بينها غسل الأموال والإنخراط في أنشطة إجرامية مثل: الإتجار بالمخدرات وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات الإرهابية الفعلية رخيصة الثمن، على الرغم من أنها تجهز مسبقاً قبل عدة أشهر وتشمل العديد من عشرات الأشخاص إلى جانب افنتحاريين الفعلييين، وأن مؤامرة أحداث 11/سبتمبر لم تكلف كلها أكثر 400,000 دولاراً فقط. وكانت تقديرات تفجيرات قطارات مدريد التي احتاجت إلى عامين من التجهيزات تقدر بحوالي 10.000دولار وأن أكثر الأحزمة المتفجرة تدميراً لانتحاري واحد يتم تجميعها لحوالي 100دولار. وبعد أن كان مسار المالي أكثر نجاحاً هو إيقاف أنشطة المنظمات الإرهابية نهائياً.

والتوفيق والسلام:

الخيار الوحيد القابل للتطبيق، هو أن الجهد الذي تبذله الحكومات الديمقراطيية في تقديم المصالحة والتوفيق والسلام للأفراد أو المنظمات بدلاً من قتالهاوقمعها –فكثيراً ما يتم تجاهلها عند الرد على الإرهاب. وكما أشار بيتر ج سيدربيرغ،

فإننا نميل دائماً إلى التقليل من احتمالية أن المبادئ الديمقراطية نفسها قد تقترح استجابة فعالة. فإن التسوية والمفاوضات، والمصالحة والتوافق تقع في صلب العلميات الديمقراطية، ولكن المعلقين عادة ما يرفضونها على أنها غير ذات صلة أوحتى غير فعال بشكل خطير.40

قد تكون هناك فرص بالتوافق والتصالح إذا اعترف الأفراد الإرهابيون باليأس من نضالهم، وإذا لم تكن المنظمات حادبة على تدير الدل التي تقاتلها تماماً. قانون التوبة في إيطاليا عام 1980م، على سبيل المثال، كان مجهوداً لإغراء الإراد الإرهابيين بعيداً عن الكتائب المراء، وكسب تعاونهم وبالتالي إضعاف وهزيمة المنظمة الإرهابية. ومن المؤكد أن الوقت كان مناسباً في أن تزايد وحشية الكتائب الحمراء ولاهجمات الإرهابية اتي أرعبت أعداداً متزايدة من أعضائها، الذين لم يعد بعضهم يعتقد أن كفاحهم المسلح يمكن أن ينجح بينما اغتم بعض الإرهابيين الفرصة التي لم يغتنمها العديد من الآخرين التعرف على "آليات الجماعة" مع إبقاء الإرهابيين في الطية دوناتيلا ديلا، وجد بورتا أن:

إن العديد من المسلحين الذين كانوا يحاولون الإقلاع عن الإرهاب كان حقيقة نتيجة للخيانة التي وجدوها من زملائهم مؤكدين ولاءهم للمنظمة. التضامن تجاه رفقائهم أيضاً له تأثير في عملية ترك منظمة أندر قراوند. من خلال اللقاء أن مثل هذه المشاعر والأحاسيس مثل: "أنك إن تركت المنظمة لا يأتي نتيجة لقرار فرديي".

في يونيو 2004 وبعد سلسلة من الهجمات الإرهابية القاتلة في المملكة العربية السعودية، دعا الملك فهد – أحد أتباعالقاعدة إلى تسليم أنفسهم إلى سلطات تنفيذ القانون في خلال فترة أقصاها شهر والتي فها يفتح فيها باب السماح. وقد منحت فترة العفو المحدد مع تحذير المليشيات لتسليم أنفيهم. وإلا أنهم سيواجهون الإرادة الكاملة للدولة. وبعد ذلك بفترة قصيرة من إعلان فترة العفو تلك تم إعلان أن اثنين

من المطلوبين الإرهابيين سلموا أنفسهم. ولكن مجموعة السعودية التي تتبع لأسامة بن لادن أطلقوا تسجيل شريط فيديو على الإنترنت بأن في النهاية مبادرتهم ستنتهي إلى "فشل مطلق" في إيقاف الجهاد"42. لم يكن هناك تهديد في هذه الحالة بالذات، ولكن قد يكون المنشقين خائفين من ترك مجموعاتهم خوفاً من معاقبتهم وأن العقو المحدد لم يكن ناجحاً على الإطلاق.

مثلها مثل جهود التوفيق الموجهة إلى الأفراد، فإن مبادرات السلام التي تجمع بين الحكومات والمنظمات معاً وإيجاد ملتزمات غير عنيفة كانت لها نتائج متباينة في الماضي. وفي جنوب أفريقيا، كانت هناك عملية سلام طويلة شمت كل من حكومة الأقلية والمؤتمر الوطني الأفريقي (نجح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في إنشاء حكومة ديمقراطية في عام 1994. وفي مرحلة جدولة أعمال التسيير ومعرفة بعضهم بعضاً، وضع الأطراف أجندة تشاور ووافقوا على حلول وسط واضحة" بأن يتم إطلاق سراح سجناء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأن ينهي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كفاحه المسلح، وأعقب ذلك مفاوضات فعلية وتنفيذ الإتفاق المتفاوض عليه، وأخيراً عملية "التوافق والحقيقة".43 أدت رغبة جميع الأطراف في المشاركة فيها من أجل حل الصراع الذي دام قرناً في الجزيرة الشمالية إلى انتقال سلمي في فترة التسعينيات إلى حل سياسي دائم غير عنيف. وفي الشرق الأوسط، بدأت مفاوضات حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يتجدد مراراً وتكراراً لمدة عقود من الزمان، لكن معارضي التسوية في كلا الجانبين يعرقلون مسار السلام في لحظة مهمة. وعلى الرغم من أن المفاوضات بين الحكومة الإسبانية ومجموعة أيتا الإنفصالية الباسكية أفضت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على المدى الطويل، رفض الإرهابيون الحل التوافقي واستأنفوا حملاتهم الإرهابية.

ويبدو أن النزاعات بين الدول والمجموعات المحلية التي ترتكب الإرهاب هي أكثر عرضة للتوفيق والتسوية من تلك الصدامات التي تكون بين الدولة من ناحية والجماعات الإرهابية الأجنبية أو الشبكات الدولية من جهة أخرى. وتعتبر الجماعات العلمانية أكثر استعداداً من الدينية للمشاركة في المفاوضات. الأفراد التابعين لأسامة بن لادن تم اجتذابهم بعيداً عن أنشطتهم الإرهابية من خلال عروض العفو، وبكنه

من غير المحتمل أن قادة تنظيم القاعدة الإرهابية العالمية وأعدائهم الرئيسيين الولايات المتحدة سوف تسير على طريق المصالحة والتسوية ولكن لا ينبغي أبداً أن يتم خصم المصالحة باعتبارها واحدة من العديد من الخيارات للرد على الإرهاب. في الواقع، يمكن للحكومات استخدام اعصا والجزرة في الوقت نفسه أو كما اقترح سيدر، والجمع بين أسلوب الموافقة أو المصالحة والقمعية.44

الفصل الثاني عشر
التأهب والوقاية

الفصل الثاني عشر

التأهب والوقاية

أثناء مقابلة تليفزيونية لوزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين عام 1997م كان يحمل حقيبة مليئة بخمسة أرطال من السكر لإعطاء الأمريكان فكرة عن كيف يمكن للجمرة الخبيثة أن تقتل كافة سكان العاصمة واشنطن بيولوجياً وذلك في الإجراءات الأمنية العادية، كان هذا التمثيل صادماً ودرامياً بتمثيل تهديد أسلحة الدمار الشامل وهي في أيدي الإرهابيين أو الدول الضعيف. لكن لم يكن هناك دلالات على أن هذه الرسالة كانت بمثابة نداء استيقاظ لوسائل الإعلام، الرأي العام. أو بشكل أهم صناع القرار في واشنطن. في أكتوبر 2001م. عقب أسبوع واحد من أحداث11/سبتمبر وبصورة مشابهة السيناريو نفسه المشابه لكابوس وليام كوهين، عندما وضعوا رسالة في البريد تحمل جرثومة الجمرة الخبيثة وأرسلوها إلى شخصيات إعلامية وسياسيين. وقد قامت بقتل عدة أسخاص في مكتب البريد الأمريكي أثناء تداولها.

قضية الجمرة الخبيثة أصبحت درساً قاسياً ومدمراً أكثر من الحرب البيولوجية التي يقوم بها أفراد أو مجموعات صغيرة سواء كانت ممولة من الولايات المتحدة أو تعمل مستقلة، كل هذه حقيقة ثابتة.

سنوات مضت ولا يزال قائماً وحتى أكثر إنذاراً في ديسمبر2003م. صرحت صحيفة نيويورك تايم عن الحكومة الفيدرالية(الآن عرفنا جرثومة الجمرة الخبيثة كان يمكن أن تنتشر بصورة أكبر مما كنا نتوقع). الأمة التي ينتشر فيها الجرثوم المميت ويتبعثر فيالهواء الجوي بصورة مغلقة لأن المشتبه به إرهابي ينتمي إلى القاعدة، وقد أخبر المحققون أن أحد أفراد المنظمة حاول أن يضع يده على جرثومة الجمرة الخبيثة، وأكدت نتائج التحقيقات السرية للغاية أن هناك انتشار كبير ومغلق في وقت واحد للجمرة الخبيثة في أنحاء مدن عدة في الولايات. قالت جوديث ميللر، كانت كلمة السر للثقب هي (سحابة اسكارلت)، ووجدوا فيه أن أبغض شيء للدولة هو أنها يجب أن تؤهل وتستعد منذ سنين لواجهة هجمات الجمرة الخبيثة والتأهيل والإطلاع بصورة رمسية على التمارين والإختبارات. لكنهم قالوا إن الإختبارات أظهرت مضادات

الجراثيم في بعض المدن أن مخزونها غير موزع أو مصنف وذلك قد يصفهم، إذا حدث انتشار كبير أو هجوم ربما يقتل الآلاف.

مخرجات التحقيقات التي قام بها جهاز الأمن في وقت مبكر لم تشجع أي من الحالتين. في هذه الحالة صمم برنامج تدريب عسكري في شيكاغو وسياتل لمدة خمسة أيام للإستجابة للطوارئ ومدى فعالية الوكالات المحلية والفيدرالية بعدالهجمات التي يقوم بها الإرهابيون جهازاً إشعاعياً من النفط الخام أو القنبلة الإشعاعية. وفقاً لأحد المصادر أن التدريبات ستكون في شهر مايو 2003م لن تأتي بالنتيجة المرجوة لمشاكل التواصل ونقص حاد في الإمدادات الطبية وغرف المشافي والإرتباك والتشويض من انتشار بقايا الهجمات البيولوجية. ومن الملاحظ أنه بالرغم من إجراءات المنع الدقيقة والعالية كلها لم تمنع الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى الحكومة الفيدرالية والولايات والمجتمع المحلي في الولايات المتحدة. مقارنة بالسلطات في الدول الأخرى حول العالم. قد وضعوا لاختبار مكثف لمجهوداتهم لاستجابة الطوارئ للمنع بطريقة رسمية بعد أحداث 9/11.

عندما ضرب إعصار كاترينا نيواوليز والمناطق الأخرى على طول الساحل الجولق في أواخر أغسطس 2005، وسبب عدداً من الوفيات المأساوية والإنسانية، أصبح مؤلماً بصورة واضحة جداً أن الحكومة الفيدرالية والولاية والطوارئ المحلية أنها غير مناسبة ومجهزة بفعالية لمواجهة هذه المأساة.

كما أشار السيناتور جوش ليبرمان في انتقاده لاستعدادات الحكومة الفيدرالية، كاترينا يجب أن تكون أقل تهديداً للأمة والطوارئ والجهات الإدارية من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. كان الإعصار قد بدأ يتقدم على مدار 72ساعة وأخذ في التقدم متحدياً كل التوقعات، بالفعل أثناء التصدي بصورة مثيرة ومن مكان يكاد يكون معدوماً متحدياً بذلك إجراءات الإستعداد بعد إعصار كاترينا ظهرت عيوب ونواقص استجابة الطوارض. وقد كشف ذلك المناطق المستضعفة في أمريكا من ناحية الإستعداد لمواجهة كوارث محتملة. وقس على ذلك الأحداث الإرهابية.

عندما نشرت لجنة الأحداث 9/11 تقريراً عن "طوارش الإستعداد والإستجابة" في خريف عام 2005م. أعطت الصلة الوثيقة بالموضوع أعطى علامات اثنين

المناطق (C) وواحدة (D) واثنين (F). عدم رغبة الكونغرس في تخصيص تمويل الأمن الوطني بناء على المخاطر أظهرت فشلهم بصورة واضحة وحرجة كمثل للحربيين على لجنة 9/11 ولم يغير الكونغرس تضمين منح السلطات القانونية للأمن الوطني، واستعمال البصمة لضمان استخدام التمويل في صورة حكيمة، ونتيجة لذلك استمر توزيع تمويل المن القومي دون اعتبار للمخاطرة أو قابلية الحاجة أو عقب الهجمات تبنت الأغلبية الديمقراطيية في الكونغرس توصيات لجنة 9/11 والتعهد بها ومن ضمنها تخصيصات التمويلات للفدرالية للمناطق المستضعفة فيمدن معينة.

وتجربة الحكومة أثناء كارثة إعصار كاترينا أثبتت فضلها في نظام قيادة موحدة للطوارئ والحالات، وتقيم استجابة فورية عن طريق اللاسلكي، في بداية العام 2007م كشف سكرتير الأمن الوطني ميشيل شيرتوف أن التداخل بين وكالات الطوارئ المختلفة والجهد المبذول منها لخلق نظام تواصل متقدم للمناطق الحضرية، وقد وعد أن 75 من المناطق الحضرية سيكون لها هذلا النظام في عام 2009م ثمانية سنوات من أحداث 9/11، ومن ناحية أخرى لجنة أحداث الحادي عشر من سبتمبر تضمنت لجنة بعد أكثر من أربعة سنوات من الأحداث ليس هنالك مخاطرة أو تقديرات ضعيفة (اتخذت)، ليس هناك أولويات للإنشاءات القومية، ليس هناك توصيات لتوزيع المصادر النادرة (أخيراً قد نبهت اللجنة الأمريكية وقسمالأمن الوطني ومجتمع الأعمال الأمريكي أيضاً إلى أن قطاع التأهب الخاص يحتاج إلى أولويات قصوى).

بعد عدة سنوات من الهجمات على نيويورك وواشنطن سقطت طوارئ الولاية في الحاجة للتأهب متوقفة على قدرتها للإستجابة وقسم الأمن الوطني وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية كواحدة من الوكالات التي تقع تحت قسم السلطة القضائية كان قد تبعه نقد قاشي لأهداف معينة بعد فشل كاترينا التام. تساءل الخبراء على السواء عن الوكالة الفيدرالية لإدارة المخاطر إشراف داخل وزارة الأمن الداخلي الكبيرة قد أضعف قدراتها على التنسيق الفعال والإستجابة للهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية من قبل الفدرالية، الولاية، والمحلية كأول المستجيبين ووضع وكالة مسئولية ومتأهبة

ومستجيبة تحت مظلة واحدة ككيان ومحاولة لمنع الإرهاب في المقام الأولوربما ليس أفضل ركيزة – للإصلاح والحلول 9/11.

والدول الأخرى أيضاً لديها وباء مشابه مثل مشاكل بعد أربعة هجمات انتجارية على أنظمة للعبور في يوليو 2005م في تقرير المذهاب المفرج عن قرابة عام قبل الهجمات الإرهابية القاتلة، ومراجعة اللجنة للائحة المتعددة للفصل في نظام الإستجابة، ومن بينها فشل التواصل بين خدمات الطوارئ، بما فيها البوليس والإطفاء وخدمات الطوارئ الطبية التي تستعمل أنظمة لاسيلكي مختلفة.

وأيضاً هناك افتقار للتخطيط للإهتمام بالناجين والمعدات الأساسية، ومن ضمنها المجالات وبطاقات الأزمة وكذلك بعض المؤن الأساسية مثل السوائل في الأماكن.

إنها الإستخبارات الغبية:

هناك اتفاق واسع أن الإستخبارات الجيدة كما أبدى قراند واردلو ملاحظته، هي الخط الأول من الدفاع ضد الإرهاب السياسي أو في كلمات مارك سيملر، (من أهم الجوانب لأي أمة تحارب الإرهاب الداخلي والخارجي هو الإستخبارات الحالية والدقيقة) بدون الإستخبارات والجيدة والموثوق بها ليست هناك فرصة لمنع الإرهابيين من مواصلة هجماتهم، في الولايات المتحدة، الوكالات المضافة شملت المجتمع الإستخباراتي أكثر المراكز الإستخبارية مثل وكالة الإستخبارات المركزية، مكتب التحقيقات الفدرالية، وكالة الأمن القومي، وكالة استخبارات الدفاع.

قسم الولاية مكتب الإستخبارات والبحث، وحدات الإستخبارات وفروعها المتنوعة في القوات المسلحة، وكالة الإستخبارات الأمريكية هي العمود الفقري للمخابرات الأجنبية في مجال العمل ضد الإرهاب أو محاربته، الأمن القومي تصرف بمنع وكالة المخابرات المركزية من التجسس ضمن حدود الولايات المتحدة. مكتب التحقيقات الفدرالية يقود وكالة التحقيق مع السلطة القضائية من خلال مراقبة الأثنين المحلي والإرهاب الخارجي.

لكن نتيجة لمحاربة الإرهاب الأمريكي في العام 1980م، مكتب التحقيقات الفدرالية والتحقيق التقليدي وقوات تطبيق القانون السلطة القضائية توسعت عن طريق الكونغرس لتصل إلى أبعد حدود الولايات المتحدة الأمريكية في حال أي إرهاب

خارجي استهدف الأمريكان وبالأخص المهمات (لا أعرف هل المقصود تكساس المدينة).

وكالة الأمن القومي على سبيل المثال جمعت عدداً كبيراً من المخابرات الإلكترونية على مستوى العالم، وجدت الإستخبارات للخدمات المسلحة تركز بصورة بديهية على التهديدات الموجهة للجيش، كل هذه الوكالات تتشارك في هدف واحد، وهو جمع المعلومات التي تكشف التفاضيل عن التهديدات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية، والأمن القومي.

ومن ضمنهما المؤامرات الإرهابية في عدة نمائج، واحدة أو أكثر الوكالات تمسك كتلة من الشك حول التي لا تضيق أدلة نهائية بالأخص على التهديدات الإرهابية، أو الأجزاء الصغيرة والقط من المعلومات التي يمكن أن تكشف مؤامرة إرهابية، لكن هم لا يضعونها جميعها في وكالة محددة أو في مجمع الإستخبارات الأكبر.

هذه كانت قبل أحداث 11 سبتمبر، عندما كانت الوكالات موسوعة بعض الشيء بالإستخبارات التي ربما تقود إلى اكتشاف أي مؤامرةة اختطاف وهذه كانت عواقبها وخيمة. قبل الهجمات كانت هنالك مشاكل ناشئة ضمن الوكالات، كما أقرها فيليب هيمان، وكالة التحقيقات الفدرالية ووكالة الإستخبارات الأمريكية غير قادرة على تبادل المعلومات بينهما بسرعة وفعالية. وهذا طبق حق أكثر التأنيث معلومات عن الهدرة والتجنيس. مكتب خدمات الهجرة لم يتعلم من وكالة الإستخبارات الأمريكية كيفية معرفة الإرهابيين عند دخولهم الولايات المتحدة الأمريكيية وأين كانوا؟. وكالة التحقيقات الفدرالية من جهة أخرى، أصبحت بطيئة في تعقب هوياتهم. ربما أكثر الصدمات هي عندما كشف مسؤول كبير في مكتب التحقيقات الفدرالية العامة في واشنظن أن تجاهل القيادات عاق التحقيقات لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في المجال المكتبي الذي كان من شأنه أن يقود إلى اعتقال مديري أحداث 11 من سبتمبر قبل أن يقوموا بضربتهم. العملاء في المجال قاموا بتقديم شكواى لرؤسائهم في واشنطن أن هناك مدرسة طيران أجنبية تلاميذها يصرون على تعلم كيف للطيار قيادة طائرة تجارية لكنهم غير مهتمين بالإقلاع والهبوط وإجراءاته. كولين رولي عميل لدى التحقيقات ومحاميه أيضاً في مدينة مينابوليس، شهدت من قبل أمام

مجلس الشيوخ والسلطة القضائية والسلطة القضائية للجان أنها وزميلتها كانوامحيطين بأن رئيس الشعبة قد أعاق مجهوداتهن في التحقيق مع زكريا مساوي، مزاعم عشرون مختطف في 9/11 مؤامرة 9/11 وأحد المشتبه بهم طالب في مدرسة الطيران.

وفقاً لأحد البيانات المقدمة، رولي على وجه التحديد لأن بناء على مسئولي كمبيوتر، وكان هذا وحده قبل أحداث الحادث عشر من سبتمبر وهو أن مكتب التحقيقات الفدرالية تلقى مذكرة وبلاغات وجدت معلومة لها علاقة بالطائرات التجارية وطائرات الحقول مؤقتاً وذلك لما وجد فيها.

بعض المراقبين ومن ضمنهم مينابلس تحقيق، هذا إذا لم يزعج بواسطة أصحاب سلطات عليا في مكاتب التحقيق الفيدرالي.

ربما تضمن الحصول أدلة عن هوية الأجانب وشكوكهم التي تهتم بالطيران التجاري والطائرات النفاثة في الرحلات. التأرجح في اكتشاف الطيار قبل فوات الأوان يجب أن يعزز بواسطة عميل المراقبة في مكتب التحقيق الفيدرالي الذي أخطر رؤساءه في واشنطن عن عدد من العرب كانوا يتدربون في مدرسة الطيران في أريزونا. لكن للمرة الثانية، مسئولون كبار في مكتب التحقيق الفدرالي أظهروا عدم الإهتمام بالموضوع.

بجانب المشاكل الكثيرة في العاد لأفراد الوكالات والمعارك الميدانية بين الوكالات المختلفة، تعدد الوكالات الأخرى حدد جيداً قبل أحداث 9/11، في يونيو 2000م أبلغ الرئيس كلينتون عنوانه (عكس أراد التغير التهديد العالمي للإرهاب).

الوكالة القومية للإرهاب حذرت من أن هناك عدداً محدداً مهماً من العقبات للمجموعة وتوزيع الجاد للمعلومة عن الإرهاب حتى تحلل صانعي القرار السياسي.

(هذه العقبات يجب أن تزال)، من بينها حدت المشكلات الآتية:

الإفتقار إلى مشاركة المعلومات:

من أكثر المشاكل سطوعاً هي الفضل في تنويع أفراد وحدة الإستخبارات ومشاركة المعلومات.

قوات تطبيق القانون للوكالات كلها تعارض مشاركة المعلومات خارج نطاق دائرتها كي لا يخاطروا بأي احتمالات للملاحقة القضائية.

مكتب التحقيقات الفيدرالي فعل في الحال مشاركة المعلومة التحذيرية بخصوص التهديدات مع وكالة الإستخبارات المركزية والوكالات الأخرى. لكن مكتب التحقيقات افيدرالي بعيد كل البعد عن نشر لمعلومة عن الإرها. ربما ليس لها علاقة بتهديدات حالية حتى ولو كان ذلك ضخم طول الفترة أو تراكمي القيمة لدى وكالة الإستخبارات.

المشكلة المحددة هي ظهرت مع احترام المعلومة في مكتب التحقيقات الفيدرالي، مكتب العمل الميداني في الولايات المتحدة الأمريكية، معظمهم لا يمكنهم الوصول إلى مسئولي مكتب التحقيقات الفيدرالي، ليس هم وحدهم بل حكومة الولايات المتحدة للوكالات والأقسام. والتحقيق مع فريق عمل أحداث الحادي عشر من سبتمبر واللجنة وصلت إلى الخلاصة نفسها.

وكالة الإستخبارات تفتقر إلى أسلوب بناء معلومة الشائع، وذلك يمكن أن يساعد على ضمان التكامل في محاربة الإرهاب ومعلومات عبر الإستخبارات المركزية، وكالة للأمن القومي، وكالة الإستخبارات الدفاع، مكتب التحقيقات الفدرالي والوكالات الأخرى.

ما مشكلة نقص الكزوادر الاستخباراتية:

اللجنة القومية صرحت حول الارهاب بـ (المعلومات الداخلية هي المفتاح لمنع الهجمات الإرهابية. وكالة الإستخبارات الأمريكية يجب أن تجنب وبقوة أشخاصاً أو جواسيساً لديهم طريقة دخول فريدة على الإرهابين وخططهم. هذا أحياناً يتطلب تجنيد هؤلاء الذين إقترفوا هجمات إرهابية أو لها علاقة بالجريمة مثل وكالات تطبيق القانون الداخلي في صورة روتينية مجندي تقصي الجرائم وذلك بالضغط على أكبر الشخصيات الإجرامية).

بناءاً على ذلك، اللجنة وصت وكالة الإستخبارات مصادرها أن الإرهاب واحد من أهم أولويات وحدة الإستخبارات.

الإفتقار إلى وحدة فن المعلومات الإلكتروني:

أحد الأسباب لماذا مكتب التحقيقات الفدرالية ووكالات الإستخبارات الأخري فشلت في السابق في ربط النقاط. الإستخباراتية المتوفرة بدقة للربط بين المشتبه بهم من الإرهابين والأهداف الإرهابية والمؤمرات ولذلك هي تفتقر إلي وحدة فن المعلومات الإلكتروني. بالرغم من ذلك فاللجنة القومية حول الإرهاب تضمنت قبل أحداث رقم 11 من سبتمبر المقدرة على إستغلال المعلومة جميعها، كمحلية هي في داخل مفهوم المعلومة والأولوية هو أساس التأثير.

برنامج محاربة الإرهاب العالمي:

الإفتقار إلى مصادر التمويل الكافية أدت إلى تأثير تجديد المعلومة تكنولوجياً حقيقة في كل وكالات الإستخبارات. بقدر ما تم مكتب التحقيق الفدرالي بالقدرة على إستغلاق الإستخبارات المركزية، مركز مكافحة الإرهاب على وجه الخصوص (يعاني من عدم ملاءمة المصادر) وبناء عليه اضطر إلى إلغاء الخطط وذلك لرفع التشغيل بسرعة للإيقاع بالعالمية للإرهاب لتطوير واقتناء تكنولوجيا صممت لتساعد في محاربة الإرهاب. مع الإحترام لوكالة الأمن القومي، واللجنة القومية للإرهاب تضمنت

ذلك وكالة الأمن القومي، وذلك لعدم مقدرتها على الحفاظ على سرعة المعلومة ودورانها.

قد تفقد قدرتها على استهداف أنظمة التواصل الحديثة التي يستخدمها الإرهابيون أنها تصف وكالة الأمن القومي وقداتها على التحذير من الهجمات المحتملة.

النقص في الإلمام باللغات الأخرى:

وكالة الأمن القومي على وجه الخصوص ولكن بقية الإستخبارات واللجنة كذلك، تواجه نقصاً شديداً واحد من الأجزاء 170 مليون دولار بقيمة إنشاء مايسمى ملف قضية على برنامج يتيح للعملاء الدخول إلى الكمبيوتر عن طريق البطاقات متى ما شاءوا.

أثناء جلسة مجلس الشيوخ الأمريكي خصص لجنة فرعية للإستماعفي فبراير 2000م التي أشرف عليها روبرت ميلر من مكتب التحقيق الفدرالي شهد، السيناتور باترك.

(D.VT) وصل لإدراك وايدي راية مع الإحترام لمكتب التحقيقات الفيدرالية تخلق المعلومات ومقدرة التواصل.

هذا لا يصدق، قد مرت عدة سنوات التقدم التكنولوجي يسير في الوقت المحدد، ونحن هنا لايوم لمناقشة هذا إن حدث أو لم يحدث لتكملة قصاصة ومفتاح عنصر للمشروع الثلاثي الأطول منتظر عمودي قضية الملف.

هذا حل اللغز للمشروع الثلاثي أو كما أخبرني أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالية مؤخراً، أن المشروع المأساوي جعل مكتب التحقيقات الفيدرالية معلومات تكنولوجية إلى داخل للدولة من شأنها أن تقلب الأحداث.

لدينا مثال تقليدي لعدد من الأزمات مع تتبع غير متوقع العقد الداخلي لـ VCF قد تم تعديله 35 مرة في تلك الفترة، مكتب التحقيقات الفيدرالية لديه خمسة ضباط مختلفين مسئولين عن المعلومات.

هناك الملمون باللغات الأخرى ليترجموا المعومات الخام إلى معلومة مفيدة في وقتها عندما تكون الشبكة العالمية للإرهابيين انقطعت أو غير صالحة عن طريق بن لادن الذي يمثل أكثر الإرهابيين تهديداً على الولايات المتحدة الأمريكية، وكالة الدفاع القومية جمعت أكبر كمية من المعلومة الخام ومتعددة اللغات وحتى فريدة في دارجيتها، ومن غير تأهيل علماء ملمين بترجمة هذه المواد إلى الإنجليزية.

الإستخبارات في هذا النوع غير مفيدة على الإطلاق للمحللين وصناع القرار السياسي.

مكتب التحقيقات الفيدرالية غير ملائم نظام الكمبيوتر لكن حتى عندما أصبح التمويل السخي متوفراً مكتب التحقيقات الفيدرالية فشل في بناء نظام معلومات في وقت موجز، في بداية عام 2005م المفتش العام قسم العدالة يعزي ذلك الفشل في إيجاد نظام كمبيوتر يعطي مكتب التحقيقات الفيدرالية المقدرة على منع الإرهاب ومحاربة الجرائم الأخرى. أكثر من ثلاثث سنوات بعد أحداث 11 سبتمبر، كان من الواضح أنها ثلاثثية 581 مليون. 3 برنامج هجوم لإخراج نظام المعلومات لدى مكتب التحقيقات الفيدرالية وإدخاله في الألفية الجديدة، وهذا كان بعيداً كل البعد عن الواقع.

مدير الإستخبارات العام ورئيس وكالة الإستخبارات الأمريكية، أن الصعوبات من الداخل وهو مسئول عنها اللجنة تتعاون مع العملاء وأقسام المكاتب التي تفتقر إلى بعض التشجيع على التعاون، العمل سوياً وتبادل المعلومات كالذي سبقه. ركز طاقته على أين يمكن أن يضيف القيم العظيمة، للجنة الإستخبارات الأمريكية التي هي انعكاس للأمة فوق ذلك لكفاءة الإستخبارات.

وبما أن كل هذه المشاكل لم تظهر بصورة جلية إلا بعد أحداث 9/11 كما أشر هيمن (الإرهاب خلق مشاكل أقل من تلك الموجودة داخل البلاد) والنتيجة كانت غير مرضية، نجن نركز على الهجوم على الحدود الأمريكية، بالرغم من ذلك لنا أن نتخيل الهجمات المرعبة التي تتعرض لها من الداخل حتى حدث ذلك في 9/11.

أثناء نشر الوعي بالتهديدات الإرهابية داخل اتلبلاد لم يحل تلك المشاكل، كما أن مكتب التحقيقات الفيدرالية تتبع تسجيل مع الإحترام لمشروع تكنولويجا المعلومت وثبته، إدارة بوش، والكونغرس الأمريكي الولايية والحكومات المحلية، والمنظمات غير الكومية أخذت عدة خطوات لإثبات مقدرة الدولة محاربة الإرهاب في الداخل والخارج والبعض، والبعض أكثر نجاحاً من الآخرين.

يجب علينا أن نحمي المريكان، ولتطبيق هذا بصورة فعالة مكتب التحقيقات الفدرالية يجب أن يكون لديه إدارة للعمل التكنولوجي تجدي نفعاً، تعمل بحيوية. الآن نتفق ويجب علينا أن ننفق أموالاً أكثر لشراء ما كنا نريد شراءه.

بعد عدة أسابيع في بدايةشهر مارس 2005م مكتب التحقيق الفدرالي بصورة رسمية صرف 170 مليون دولار على مشروع قضايا افتراضية الذي يعتبر حرباً لمسادة العملاء في التحقيق عن الإرهاب. اعترفت الوكالة بانها ربما تأخذ على الأقل سنة ألأو نصف سنة لتطوير نظام برنامج كمبيوتر جديد من شأنه أن يلبي احتياجات العملاء.

استخبارات عالمية المستوى، ومعلومات لا يؤمن لها إلا أشخاص مؤهلون لا على مستوى الأمن وتصفية الحسابات، توظيف علماء لغات إضافيين قد تم تأهيلهم حتى بعد أحداث 11 من سبتمبر.

يؤخذ الإثنان لجنة الإستماع والتحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكدت أن كل هذه المشاكل أساسية، ولكن ربما من أكثر الإستنتاجات الحرجة أن لجنة الإستخبارات تفتقر إلى القائد الواحد الذي يصنع القرار ولديه سلطة على كل اللجنة، وهذا بالرجوع لأحد تقارير الأفراد.

تعاون عالمي: -

الإستخبارات هي عنصر أساسي لكن ليس الوحيد لمنع الإرهاب لكن أيضاً في وكالات تطبيق القانون الأخرى ومجهوداتها في مطاردة والإمساك بمرتكبي جرائم الإرهاب والمخططين للإرهاب، ومساعدي المجموعات الإرهابية. وحتى ذلك الحين هناك هدف واحد وهو تقديم الإرهابيين للعدالة، وحتى الهدف العاجل إلقاء القبض على الإرهابيين وكشف معلومات عن لتخطيط لأي مؤامرة إرهابية، التحقيق الناجح يطلب تقارب ومواصلة التعاون التقليديد بين الإستخبارات ووكالات تطبيق القانون، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. أكثر المريكان ربطوا مجهوداتهم لمنع أي هجمات إرهابية مقبلة بي حركات العسكرية في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان وفي العراق ضد صدام حسين ونظام حكمه. لكن عمل الإستخبارات الداخلي وقوات تطبيق القانون والتعاون العالمي الإستثنائي متساوٍ أو ضروري.

بعد عامين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكثر من 3000 إرهابيين مشتبه بهم تم القيض عليهم، في حين أن مئات منهم أسروا في أفغانستان أثناء الحرب.

معظمهم من قادة تنظيم القاعدة، وأتباعهم وتم القيض علهيم نتيجة التعاون بين البوليس الأمريكي ووكالات الإستخبارات ومعاونيهم في الحدود، وهذا نتج عنه عدد من الإعتقالات في باكتسان والدول الأخرى في الإقليم. ولكن كما أبلغ مجلس الولاية عن (أنماط من الإرهاب العالمي) في عام 2000م تفاصيل، عن قصص ناجحة قد تم الإبلاغ عنها من أقسام أخرى في العالم، بالأخص غرب أوربا لأن هناك ثنياني وجمعي لتعاون المجهودات، هذه الصيحة تواصلت سنوات متتابعة بالإضافة لهجمة الحادي عشر من سبتمبر وهجمات الإرهابيين المتتالية صدمت المنظمات العالمية والداخليتة وركزت أكثر قدراتها ووسعها على محاربة الإرهاب.

الولايات المتحدة وضعت حلولاً منها التزام عضو الولايات لأخذ إجراءات معينة لمحاربة الإرهاب، وبالأخص قطع المنطقة التي تمول الإرهاب. الولايات المتحدة أنشأت لجنة محاربة الإرهاب وتقنيتها لمراقبة تطبيق الإتفاق على الأنظمة.

الإنتربول، منظمة البوليس الدولية، بعضوية 181 دولة جهوده قوية في مشاركة المعلومات وتطبيق النون مع احترام منظمة محاربة الإرهاب وأهميتها.

الإتحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية من أجل مصالح عظمى، في ورقة سياسية نشرت عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عمليات عابر الأطلسي، مجموعة من الخبراء المميزين كتبوا ذلك على الرغم من الإختلافات الجوهرية في نهج محاربة الإرهاب.

الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي تشاركوا في التزام لجعل انخراطهم والتزامهم ضد الإرهاب ناجحاً . أثناء الثلاث سنوات الأخيرة، توصولو إلى اتفاق على عدة ترتيبات جديدة مثل صندوق الأمن كخطوة أولى، وتسجيلات أسماء المسافرين، لكن أيضاً على أموال الإرهابيين، مشاركة الأدلة الحقيقية للمعلومات، تسليم المجرمين والمشتبه بهم في الإرهاب وآخرين، وقد قاموا ببناء صلة قوية بين أجزاء حكوماتهم التي نادراً ما يتوصلون معها، وانخراط الأجهزة الرسمية على مستوى العمل سكرتير مجلس الوزراء وعضو اللجنة الأوربية.

السؤال الآن قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي سواء كان وكيفية بناءها على التعاون تحقيق ومن ثم تباعد وتأمين ذلك في تصريح أحداث الحادي عشر من سبتمبر والزمالة تستمر إلى أكثر من ذلك لن يكون سهلاً، للتشريع والإتفاقات الأخرى.

بالإخص الإندماج الجديد للقوات المتعددة أنشئ عام 2002م لمساعدة عدد من الدول في تحقيقاتهم لمحاربة الإرهاب (مشروع الخيمة) هو جزء من الإندماج للقوات

المتعددة جمع المعلومات بطريقة فردية لمعرفة أي محاولة غرهابية في معسكرات التدريب.

يوربول، النسخة الأوربية من الإنتربول، التحقيق العالمي ضمن مجلس الإتحاد الأوربي، أنشئ عسكرياً وتقنياً لضمان ارتفاع مشاركة المعلومات عبر الحدود لتطبيق القانون في سبيل محاربة الإرهاب.

مبادرة التعاون الأوربي الجنوبي الشرق، مقرها في بخارسن، منظمة التنمية الأفريقية الجنوبية، ومنظمة التعاون السياسي الإقليمي الأفريقي الجنوبي، ومجهوداتها لتفصيل في الأقاليم الخاصة على طول يوربول والنماذج الأوربية.

مشروع الهادي، نتيجة لإجتماع الأقاليم الآسيوية في سيريلانكا، أهدافها زيادة أعضاء الولايات وتعاون العلميات العسكرية وإجراءات منع الإرهاب ومحاربته.

كشف ذلك أن الدول الديمقراطية الغربية هي أخص الأهداف لتنظيم القاعدة ومثال منظمات الحرة، الخليات، وحتى لون وولف (Lone wolves) وهي منظمة غير مقبولة من الأغلبية.

يجب أن تكون نفذت وطبقت في المناطق الحالية من التعاون يجب أن يتوسع، التعاون في مناطق جديدة يجب أن تكشف وتتطور. الأخبار السارة أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي قد أنشأوا بناء على التقنية لبناء التعاون من خلال استشارات دورية وبنجاح تضمنت بعض افتفاقيات الأساسية.

منذ التهديد الأكبر للإرهاب العالمي في زمننا هذا يكون مهزوماً من جهة واحدقت، أكثر من ثنائي ومتعدد الجوانب التعاون يجب أن يكون مؤكداً وروابطه قوية.

إعادة تنظيم الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية أعادت تنظيم مكثف على البيروقراطية الفيدرالية ليس هذا فقط أو جزئياً منخرطاً في استعداد الإستجابة للطوارئ.

ومنع الإرهاب أيضاً، لعقد من الزمان، التهديد الإرهابي وحقيقة الهجمات المفاجئة داخل الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب القضايا من قبل اللجان المحلية، قد تعاملوا معها مثل الجرائم المحتملة، هذا يعني أن مكتب التحقيقات الفيدرالي وتطبيق القانون المحلي مسئولون عن إجراءات المنع والتحقيقات بعدالحقيقة ومستجيبو الطوارئ. على المستويات من استعدادات الحكومة للتعامل الفوري.

مع أثرا الحادثة والهجمات الإرهابية بمثل الطريقة التي يستجيبون بها للطوارئ الأخرى من صنع الإنسان أو الطبيعة، كنتيجة محتومة لإرهابيين تفجيرات نيويورك في 1993م ومدينة اكلاهوما بعد عامين، وتسرب الغاز في طوكيو قطار الأنفاق العام 1995م، ومعلومات عن القاعدة ومجهوداتها البيولوجية والكيميائية والأسلحة النووية، ذات الصلة بالولايات المحلية، والوكالات الفيدرالية استعدادهم ومجهوداتهم قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. هذه كخطوة أولى نحن عادة ما تكون غير متقطعة من قبل الولايات القائمة. واحد هذه الإستثناء كان إنشاء سبعة وعشرين أسلحة للدمار الشامل تدعم الفرق مع الحرس القومي بعد هجوم غاز السارين في طوكيو.

تتمركز في جميع أنحاء البلاد، وقد تم تدريب هذه الفرق لتحديد العوامل القاتلة التي يمكن استخدامها في الهجمات البيولوجية أو الكيميائية.

ولكن النهج المجزأ لم يعد مقبولاً بعد هجمات 11 من سبتمبر بدلاً من ذلك كان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى تبسيط محاربة ومكافحة الإرهاب وخاصة الدفاع عن الأمريكيين داخل حدودهم. وكان إنشاء وزارة الأمن الداخلي نتيجة مباشرة لأحداث الادي عشر من سبتمبر واجتمعت الإدارة الجديدة تحت مظلة واحدة للكوارث فريق الإستجابة للحوادث النووية وفريق الدعم في حالات الطوارئ المحلية والمكتب الوطني للإستعداد المحلي.

- مديرية العلوم والتكنولوجيا (المكلفة باستخدام جميع الوسائل العلمية والتقنية لتعزيز أمن الوطن) واشتملت مديرية العلوم والتكنولوجيا (المكلفة باستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية لتعزيز الأمن الداخلي) على البراممج الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (سارين) ومختبر للقياسات البيئية، والمركز الوطني لتحليل الأسلحة البيولوجية، وأمراض جزيرة البرقوف.
- تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية المكلفة بتحليل المعلومات (الإستخبارية المتعلقة بالأمن الداخلي وحماية الهياكل الأساسية المحلية) بما في ذلك مكتب ضمان البنية التحتية الحرج ومركز الإستجابة كحالات للحواث الفيدرالية، والمركز الوطني لحماية البنية التحتية وبرنامج أمنالطاقة وضمانها في حين أنها ليست جزءاً من احدى المديريات ولكن تبقى سليمة، في السباق أصبحت الحزمة السرية وغيرها من حرس السواحل جزءاً من وزارة الأمن الداخلي ويقدمون تقارير مباشرة إلى وزير الأمن الداخلي.

وكان هناك 22 كياناً كانت مستقلة أو جزاًءمن إدارات ووكالات أكبر. وكانت الفكرة هي تجنب الإزدواجية والأهم من ذلك تحسين التعاون والتنسيق أفقياً داخل الحكومة الإتحادية وعمودياً بين اللاعبين المعنين على المستوى المحلي والمستوى الإتحادي، على الرغم من أن البيت الأبيض احتفظ بمكتبه الخاص للأمن الداخلي الذي كان مكلفاً أيضاً بتنسيق الأنشطة المشتركة بين الوكالات، أصبحت وزارة الأمنالداخلي محوراً من أحداث الحادي عشر من سبتمبر والإصلاحات هي أربع مديريات رئيسية (إلى جانب المديرية الخامسة للإدارة والمسائل المتعلقة بالموظفين) كل منها تحدت سقف واحد. إلى إدارة الحدود وأمن النقل (المكلفة بأمن الحدود والنقل) يضم خدمة الهجرة والتجنيس، الولايات المتحدة الأمريكية خدمة الجمارك، خدمة الحماية الإتحادية.، إدارة أمن النقل، مكتب التأهب المحلي، خدمة التفتيش الصحي على الحيوانات والنباتات ومركز التدريب الإتحادي لتطبيق القوانين.

- مديرية التأهب والإستجابة كحالات الطوارئ (أنهم مع رؤية الإستعداد المحلي والإستجابة كحالات الطوارئ) بما في ذلك الوكالة الإتحادية لإدارة الطوارئ والمخزون الوطني الإستراتيجي والنظام الطبي الوطني.

لم يتم دمج وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحققات الفيدرالي ووكالة الأمن القومي، مطار الدوحة الدولي في الإدارة الجديدة ولكننا نوجه إلى العمل بشكل وثيق معها، خاصة مع إدارة تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية، بالإضافة إلى الإدارات الأخرى ومجموعة من الوكالات الأخرى المعينة في مختلف جوانب المن الداخلي على سبيل المثال وزارة ادفاع وفي حالات استثنائية من تهديدات إرهابية وشيكة أو هجمات فعلية، تقوم إدارة الدفاع بتوجيه بعثات عسكرية في الجو إو إجراء عملية الدفاع البحري، وفي حالات الوارئ الإرهابية، توفر وزارة الدفاع قدرات غير موفرة لإدارة الأمن الداخلي مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، والمؤسسات الوطنية للصحة (كل من القسم والخدمات البشرية) فضلاً عن التفتيش على سلامة الأغذية وخدمات البحوث الزراعية (جزء من قسم الزراعة، وفي النهاية بذلت وزارة الأمن الداخلي جهوداً لتسهيل وتبسيط التفاعلات بينالموقع والدول من ناحية والحكومة الإتحادية من جهة أخرى.

عندما أنشئت وزارة الأمن الداخلي في عام 2002م، كان ذلك كنتيجة لإعادة تنظيم الأكثر جزرية منذ عام 1947م عندما تم إنشاء وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ولكن هذه الإصلاحات قامت لإصلاح المعارك الدامية والآلام المستمرة. في هذه القضية المركزية وقسم للدفاع كما كانت الإشتباكات بين DHS وقسم العدالة ورؤساء كل منها، توم ريرج وجون أسكون ووفقاً لأحد الروايات، فإن وزارة الدفاع تتبع ببساطة برامجها الخاصة بالأمن، في حين أن وزارة العدل تتخلى عن السلطة الداخلية DHS للتحقيق في تمويل الإرهابيين، ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك شكوك حول ما إذا كانت الإدارة الفخمة مثل إدارة الشئون الإنسانية تعزز وتبسط

التأهب والوقاية بشكل فعال أو في الواقع ضعف بعض من أنها فعالة أجزاء تلك المجالات.

وبعد عدة سنوات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت هناك تقارير مزعجة بعضاً منها كتبها مفتش الأمن العام التابع لوزارة الأمن الداخلي، والذي يسجل عيوباً خطيرة في فحص ركاب الخطوط الجوية، كارقو للطيران وحاويات لسفن، وكذلك في التدابير السليمة في المادة الكيميائية وصناعتها.

قانون الإصلاح الإستخباراتي ومنع الإرهاب للعام 2004م أن المؤتمر الذي اعتمد الرئيس جورج بوس. وقعت في القانون (بل-108-458) في ديسمبر 2004م وعند بتحسينات في مجالات واسعة من الذكاء والأمن الداخلي وصف القانون الجديد عدداً من التدابير الرامية إلى تشديد الأمن الداخلي. ومن بينها ما يلي:

- اشترط الحد الأدنى من التراخيص لرخصة القيادة وغيرها من بطاقات الهوية على متن الطائرات ودخول المرافق.
- وضع استراتيجية وطنية لأمن النقل من قبل دائرة الإستقصاء والأمن، بما في ذلك تكنلوجيا الفحص الجديدة في المطارات.
- زيادة أمن الشحن الجوي وودراسات تطوير حاويات البضائع وحاويات الأمتعة المقاومة للبضائع.
- متطلبات طلب التأشيرة.
- الزيادة في عدد دوريات الحدود وعملاء الجمارك، وإنشاء مرافق إضافية لإيواء المحتجزين من المهاجرين والإرهابيين المشتبه فيهم.

عندما أصدرت لجنة الحادي عشر من سمبتمبر تقييمها الأخير للأمن الداخلي للدولة، لم تكن بطاقة التقرير نموذجاً ممتازاً، فعلى سبيل المثال أعطى المفوضون البرنامج المسبق لركاب شركات لدرجة فشل نظراً لأن وكالة أمن النقل TSA لم تكن وضعت نظام تحسين في المكان. وجدت اللجنة في فحص المتعة والبضائع والتعاون

الدولي على الحدود وتونثيق الأمن غير مرضية والإعتراف بها يحرز بعض التقدم لتوحيد أمن للدولة ومشكلة الهوية مقبولة للأغراض الإتحادية.

ومجالات أخرى مثيرة للقلق، مثل عدم كفاية التدابير الأمنية في الموانئ البحرية وفحص الشحنات التي تصلها السفن وحماية أنظمة النقل العابر للمركب والمحطات الكيميائية والنووية، لم تعالجها اللجنة حتى كما كتب عنها ستيفين فلين فيكتابه عن ضعف الأمريكان.

من امدادات المياه والغذاء، المصافي وشبكات الطاقة، خطوط الأنابين والجسور والأنفاق والقطارات وحاويات البضائع، إلى العمود الفقري السيبراني الذي يدعم عصر المعلومات في العصر الذي نعيش فيه، فإنالتدابير التي كانت تتجمع معاً لا تكاد تكون مناسبة لزرع الهواة واللصول والمخربين، والمتسللين. لا ننسى العقل الإرهابي والأسوء من ذلك فإن التحسينات الصغيرة غالباً ما تكون ذروة البيع كخطوات عملاقة إلى الإمام، مما يقلل من مواطني تمورارا المفرطين وهم يتحملون روتينهم اليومي مع شعور لا مبرر له من الثقة.

إعادة تنظيم الإستخبارات:

وفي أعقاب توصيات لجنة 11/سبتمبر،أنشأ قانون الإستخبارات ومنع الإرهاب العام 2004م المنصب الجديد لمدير الإستخبارات الوطنية لرئاسة وتنسيق مختلف الأشكال. وكان مدير المخابرات المركزية يقدم تقريراً لمدير المخابراتالوطنية. عندما رشح الرئيس بوش جون ينعروبونيكاول DNI وقال إنه توصيف للمتب الجديد ويقوم بدوره كالآتي:

سيتولى جون قيادة مجتمع استخباراتي موحد وسيخدم المستشار رئيساً للرئيس في شئون المخابرات. وسوف يكون له سلطة طلب جمع معلومات استخباراتية جديدة، وضمان تبادل المعلومات بين الوكالات، ووضع معايير مشتركة لجماعة الإستخبارات الشخصية وستتحمل مسئولية تحديد الميزانيات السنوية لجميع وكالات

الإستخبارات الوطنية وتوجيه كيفية إنفاق هذه الأموال، إن إنهاء هذه السلطات عند مسئول واحد يرفع تقارير مباشرة يجعل جهودنا الإستخباراتية أفضل تنسيقاً وأكثر كفاءة وأكثر فعالية.

بالإضافة إلى إنشاء منصب مدير الشئون الوطني ونائب. رئيس الجمهورية، نص القانون على إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب، وقد تم تكليف المركز الجديد بتخطيط بعثات الإستخبارات، والأهم من ذلك تنسيق المعلومات عن التهديدات والإستجابات الإرهابية.

وبالنظر إلى معارك العواصف الدائمة بين مختلف الوكالات والإدارات فإنه من أي وقت مضى فإنه يثبت صعوبة إنشائه نتيجة لإصلاح المخابرات والوقاية من الإرهاب والمجتمع هو أبعد ما يكون على يقين ما السلطاتDNIسيكون عليها حقاً .

وعلى الرغم من أن الرئيس قال أن اتجاه لمخابرات الوطنية سيكون له سلطة مركزية للإستخبارات، جمعيات وميزانيات، يبدو أنه يؤكد للآخرين في مجتمع الإستخبارات وخاصة القيادة المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع والإستمرارية بدلاً من التغييرن عمدما قال (يحافظ القانون الذي أنشأن (جون نيعروبوتي) على سلسلة القيادة القائمة ويترك جميع وكالات الإستخبارات والتنظيمات والمكاتب في إدراتها الحالية. وسيواصل قادتنا العسكريون الوصول لتحقق النصر في ساحةالمعركة.

تبغرونتي، غادر الدبلوماسي الذي لم تكن لديه خبرة سابقة في أي من أجهزة المخابرات تولى منصبه على مستوى الحكومة في مطلع عام 2007م بعد أشهر فقط ليصبح نائب وزير الخارجية، وهو منصب منفردز وفي الوقت نفسه يشرف على المراقبين في واشنطن.

ماذا إذا كان السيد نيعروبونتي لا يزال هناك لفترة كافية لوضع الأساس للتغيير الحقيق وما إذا كان نقله اقترح أن إدارة بوش قد وصفت بأنها إعادة هيكلة الأكثر أهمية من وكالات التجسس الأمريكية في نصف العقد.

وتم تكليف المركز الجديد بتخطيط بعثات الإستخبارات والأهم من ذلك تنسيق المعلومات المتعلقة بالتهديدات والإستجابات الإرهابية. نظراً لمعارك العشب المدمرة بين مختلف اوكالات والإدارات وأكثر من أي وقت مضى. فإنه من الصعب على DNI رئيس مركز مكافحة الإرهاب الجديد ومسئولياته.

على الأرجح ليس مصادفة أن الرئيس بوش اختار دبلوماسي طويل الأمد جون تقربون كأول مدير للإستخبارات المركزية وضابط استخبارات للقوات الجوية والمهنية ومدير وكالة الأمن القومي. الفريق مايكل هيدون، نائباً للمؤسسة وكانت مهمتهم ذات أهمية واضحة توحيد مجتمع الإستخبارات والإحتفاظ بها موحدة. وزارة الدفاع بشكل خاص عن استيائها عن توجيه قوي من أجهزة الإستخبارات الوطنية التي ستكون قادرة علىالتدخل في وكالات الإستخبارات العديدة. وكان رد الفعل هذا ليس من مستغربا، البنتاغون بعد كل شيء تتلقى 80% من مجموع الأموال المخصصة لمجتمع الإستخبارات دون سلطة على ميزانية الإستخبارات والقرارات الشخصية وستكون هذه الشبكة مهمة وغير قادرة على الإشراف الفعال عل نظام الإستخبارات ودمجه ولكن عندها كان الموقف الجديد قد تم.

كما أن الحكم لا يزال قائماً بشأن الصراع علت السلطة بين المخابرات الوطنية ووزارة الدفاع وبعض المراقبين الذين يزعمون أن الدبلوماسي الليبرالي لم يكون عدوانياً بما فيه الكفاية في وضع ميزانية الإستخبارات البينتاغون تحت سيطرته.

كما لم يكن واضحاً ما إذا كان إنشاء مركز استخبارات وطنية ومركزاً وطنياً لمكافحة الإرهاب لتحليل كقيم المعلومات الإستخباراتية من جميع وكالات التجسس قد عزز قدرات مكافحة الإرهاب أو ببساطة إضافة طبقة أخرى إلى بيروقراطية ضخمة كان من المفترض أن تبسط من أجله زيادة التعاون والفعالية، بعيد أنه كان يقول إن الرئيس بوش رشح معلومات استخبارية ذات خبرة لمتقاعد الادميرال مايك مك كونيل، المدير السابق لوكالة الأمن القومي.

وفيما يتعلق بلجنة الحادي عشر من سبتمبر فإن جوانب الإستخبارات كانت بطيئة في إجراء إصلاحات تهمه وأشار التقييم النهائي الذي أجرته اللجنة إلى إجراز إنشاء أف – ب أي العاملة الأمنية.

التحقيقات الفيدرالي التحول إلى موقف مكافحة الإرهاب أبعد ما يكون عن الطابع المؤسسي ولا تزال هناك أوجه قصور كبيرة، والإصلاحات معرضة للخطر من لجمود والرضا عن النفس يجب تسريعها، أو أنها سوف تفشل.

بعثات جيدة لمدير وكالة المخابرات المركزية:

تجري حالياً إصحالات في وكالة المخابرات المركزية، وخاصة عمليات الإستخبارات البشرية، إذا كانت وكالة الإستخبارات الأمريكية يجب أن تبقى الزراع الفعال للسلطة الوطنية والكونغرس وقيادة وكالة الإستخبارات المركزية يجب أن تكون ملتزمة بتسريع وتيرة الإصلاحات.

الحوافز لتبادل المعلومات:

كانت التغيرات في الحوافز لصالح تقاسم المعلومات ضئيلة، لا يزال مكتب ومدير البرنامج لتبادل المعلومات بداية، ولا يحصل على الذي يحتاجه على الرغم من أنه أعلى مستويات الحكومة. ولا تزال هناك شكاوى كثيرة بشأن عدم تقاسم المعلومات بين السطلات الإتحادية ومسئول الولايات على المستوى المحلي.

تقاسم المعلومات على مستوى الحكومة:

- الأفراد المصممون ليكونوا مسئولين عن تبادل المعلومات ليسو كفاية، فهي تحتاج إلى موارد ودعم رئاسي نشط ونسياسات وإجراءات قائمة تجبر على المشاركة، ونظ تقييم الشخصية على كيفية تنفيذ تبادل المعلومات.

الدفاع الجوي في الوطن:

وقد تحسن الوعي بالحالة وتقاسم امعلومات غير أنه ليس روتينياً أو شاملاً، لا توجد وكالة واحدة تقود حالياً الإستجابة المشتركة بين الوكمالات لانتهاك المجال الجوي، ولا توجد خطة شاملة لتأمين المجال الجوي خارج منطقة العاصمة الوطنية.

ومقاومة التغير لا تأتي فقط من وكالات الإستخبارات والمنظمات الأم في السلطة التنفيذية، اصعب جزء للفضاء على أكتاف الكونغرس من قبل لجنة الحادي عشر من سبتمبر. وأشار إلى أن ثمانين لجنة من لجان الكونغرس واللجان الفرعية شاركت في الإشراف على جانب واحد أمن جوانب الأمن الداخلي أوصت اللجنة تبسيط جزري للرقابة في مجالات الإستخبارات ومكافحة الإرهاب داخل المؤتمر في كلمات لجنة 11 من سبتمبر.

أشرف الكونغرس على الإستخبارات ومكافحة الإرهاب، وهو الآن محتل وظيفياً يجب على الكونغرس معالجة هذه المشكلة . وقد نظرنا في بدائل مختلفة للجنة مشتركة معينة بالنموذج القديم للجنة المشتركة المعنية بالطاقة الذرية هي لجنة للإستشارة في كل مجلس من مجالس الكونغرس، تجمع بين الإذن والإعتماد المأذون به زهي لجنة أخرى.

وفي حال سن هذه التوصية، فإن هذه التوصية ستؤدي إلى قدرة الكونغرس على الإصلاح بفعالية مسؤولياته في مجال الإشراف وحماية الأمن الداخلي والإستخبارات الشخصية من الشهادة أمام عشرات اللجان.

ولكن في حين أن مجلس النواب الأمريكي ومجلس الشيوخ الأمريكي قد أجرى إصلاحات في السلطة التنفيذية، لم تكن هناك أية دلائل على أن إصلاحا القدر نفسه من الأهمية على قرار توصية 11 من سبتمبر من لجنة مشتركة أو لجنة واحدة في كل غرفة اعتبرت بجدية.

في أحسن الأحوال كان هناك بعض التعدي على الهياكل القائمة. الجمهورية الديمقراطية والديمقراطية على حد سواء لم تكن على استعداد لإجراء مثل هذا التعيير الجزري.

فقط الوقت وحده سوف يثبت ما إذا كانت الإصلاحات المعتمدة وإعادة التنظيم، وإنشاء إدارة جديدة والوكالات المكاتب تحقق الأهداف الطموحة والتشريعات والتغييرات غير المسبوقة كانت خطوات. الجزء الحاسم وتنفيذها والأمل واحد تدبير إضافي.

الوقاية والإستعداد مجهودان تتطلب مصادر مالية هائلة في حين أن الولايات المتحدة تتفق مادياً أكثر على الإستخبارات من معظم الأمم على الأمن القومي كله. التكاليف ارتفعت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. الميزانية علىالقيم من الأمن القومي ارتفعت من 31,2 بليون في 2003م إلى 36.8 بليون في 2004م، والقسم طلب 40.2 بليون دولار للسنة المالية 2005م بالإضافة. وقد أنفق القطاع الخاص مبالغ كبيرة من أجل تشديد الرقابة ضد الهجمات الإرهابي وتأمينها. والأهم من ذلك كله أن المرء يحتاج إلى النظر في تمويل العملية العسكرية في الحرب على الإهاب مثل تلك الموجودة في أفغانستان والعراق، للحصول على فكرة عن الأعباء الماليةالمفروضة على الدول المستهدفةمن قبل الإرهابيين، خاصة وبطبيقعة الحال تنظيم القاعدة. ترأس شبكة عالمية مستوحاة من الإرهاب. ومع ذلك وبعد مرور 6 سنوات تقريباً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حذر أحد خبراء الأمن من أن المريكان يعيشون علىحافة الكارثة، وفقاً لستيفن فلين. وعلى الرغم من كل الخطابات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى 2001م، وبعض الإتفاق الفيدرالي الجديد علىالأمن الداخلي، فإن أمريكا لا تزال غير مستعدة على نحو كبير لمنع أعمال الإرهاب الكارثي على أرض الولايات المتحدة والإستجابة لها. اعتقد فلين سياسة مكافحة الإرهاب في 11 سبتمبر التي لم تركز على حماية العديد من الأهداف

المستهدفة داخل الولايات المتحدة، بدلاً من ذلك عرفت الحرب على الإرهاب بأنها شيء تديره أعمال خارج شواطئنا.